وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الإقتصاد ية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصاد ية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم إقتصاد ية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم إقتصاد ية
تخصص:إقتصاد دولي

الموضوع:انعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى القطاع الفلاحي الجزائري (دراسة حالة القمح)خلال الفترة (2010-2020)

إعداد الطلبة:
- **معوش إيمان**
- **بن عمراني اماني**

إشراف الأستاذ(ة)
- **حاجي فطيمة**

الإسم واللقب	الصفة
دكتورة / حاجي فطيمة	مشرفا
دكتور / عامر عبد اللطيف	رئيسا
دكتور / بولطيف بلال	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي أمدنا بالقوة والعزيمة لنصل إلى هذا المستوى ونكمل هذا العمل ونسير إلى طريق الصواب ان شاء الله .

ومصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "من لم يشكر الناس لم الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تستطعوا فادعوا له " صدق رسول الله صل الله وسلم

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى الأستاذة المشرفة : *حاجي فطيمة *على قبولها تاطيرنا والإشراف على هذا العمل وتوجيهاتها القيمة وحرصها على انجاح هذا البحث العلمي .

وإلى كل الأستاذة طوال مشوارنا الدراسي لهم منا كل الحترام والتقدير وخاصة أساتذة كلية العلوم الإقتصاد ية لهم منا كل العرفان وصادق الشكر.

كما نتقدم بالشكر لكل من مد لنا يذد العون للوصول إلى هذه المرحلة وانجاز هذه المذكرة .وتحية شكر وتقدير لكل الزملاء طلبة دفعة ماستر إقتصاد دولي للموسم الجامعي 2021-2022.

ونتمنى لهم حياة موفقة بإذن الله

إهداء

الحمد لله كثيرا طيبا يليق بجلال وجهه الكريم الذي قدرنا على إتمام هذا العمل

والصلاة و السلام على سيدنا و حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار والدي العزيز.

إلى من سهرت الليالي إلى من كان دعائها سر نجاحي. أمي الغالية.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم و السعادة في ضحكتهم إخوتي.

إلى الأستاذة المشرفة التي كان لها الفضل في إتمام هذا العمل..."حاجي فطيمة".

إلى أغز رفيقاتي في هذه الحياة (حياة) إلى زميلاتي في الدراسة سعدة. نور الهدى واماني،رتيبة

إلى كل من وسعهم صدري حبا و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من انتظر مني ان أسقط سأقول له لقد وصلت وسأكمل لأصل إلى هدفي

معوش إيمان

إهداء

الحمد لله كثيرا طيبا يليق بجلال وجهه الكريم الذي قدرنا على إتمام هذا العمل

والصلاة و السلام على سيدنا و حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار...والدي العزيز.

إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب...أمي الغالية.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم و السعادة في ضحكتهم...إخوتي"محمد و منذر"وفقهم الله.

إلى أغلى ما أملك أختي الصغيرة "لينا".

إلى جدتي و كل أفراد عائلتي رزقهم الله الصحة و العافية.

إلى الأستاذة المشرفة التي كان لها الفضل في إتمام هذا العمل..."حاجي فطيمة".

إلى أغز رفيقاتي في هذه الحياة...حنين،إيمان،فيروز،ميسو،هيام،هديل،رجاء،لينة،أميرة.

إلى زميلاتي في الدراسة...إيمان، نور الهدى، سعدة.

إلى كل من وسعهم صدري حبا و لم تسعهم مذكرتي.

بن عمراني أماني.

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا إلى توضيح انعكاس و أثر السياسة الزراعية المشتركة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر على القطاع الزراعي الجزائري بالخصوص منتج القمح (كدراسة حالة)، حيث يعد القطاع الزراعي أهم قطاع في إقتصاد أي بلد نظرا لدوره الهام في تحقيق الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي عن طريق تلبية و توفير حاجيات المستهلك بشكل فعال دون خلق عجز أو نقص في البلد.فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تتبع السياسة المشتركة للسلع الزراعية خاصة القمح و إبراز مدى تأثيرهذه الشراكة على ذلك.

توصلنا في هذا البحث ان الإتحاد الأوروبي يعد أول مصدر للقمح في الجزائر خاصة بعد دخول إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ إلى يومنا هذا ، ما يدل على عدم قدرت الجزائر تحقيق الإكتفاء الذاتي المرجو الوصول إليه خصوصا محصول القمح الذي يعد المحصول الإسترتيجي للباد خلال الفترة 2010-2020 ، اذ يبقى هذا القطاع رغم استراتيجيات السياسة المشتركة الأوروجزائرية المعتمدة لتوسيعه الا انه لم يصل إلى النتائج و الأهداف التي سعى اليها فيظل هذا القطاع حبيس الظروف المناخية.

الكلماتالمفتاحية: السياسة الزراعية ، الشراكة الأوروجزائرية ، منتج القمح.

Abstract:

Our study aims to clarify the impact of the common agricultural policy between the European Union and Algeria on the Algerian agricultural sector, especially the wheat producer (as a case study), We have tried, through this study, to follow the common policy of agricultural commodities, especially wheat, and to highlight the extent of the impact of this partnership on that. In this research, we found that the European Union is the first exporter of wheat in Algeria. Especially after the entry into force of the Euro-Algerian partnership agreement to this day, this indicates Algeria's inability to achieve self-sufficiency, especially the wheat crop, which is the country's strategic crop during the period 2010-2020, this sector remains despite the strategies adopted by the Algerian joint policy to expand it. However, it did not reach the results and goals that it sought, as this sector remains locked in climatic conditions.

Keywords: agricultural policy, the Algerian partnership, wheat producer.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	**III**
الإهداء	**IV-V**
الملخص	**VI**
فهرس المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**VIII**
مقدمة عامة	**أ_و**
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والنظري للعلاقة الإقتصاد ية بين الجزائر والاتحاد الأ وروبي	**2-24**
المبحث الأول : لمحة عن إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	**3-15**
المطلب الأول : مضمون إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	**3-9**
المطلب الثاني : دوافع وأهداف إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	**9-13**
المطلب الثالث : سيرورة إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مع إلغاء الرسوم الجمركية	**13_15**
المبحث الثاني : مكانة القطاع الزراعي الجزائري في ظل إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر	**15-23**
المطلب الأول : وضعية القطاع الزراعي في ظل إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد لاوروبي	**15-18**
المطلب الثاني : المنتجات الممنوحة والتسهيلات المصرح بها	**18-23**
الفصل الثاني : تحليل وتقييم السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيوتأثيرها على القطاع الزراعي الجزائري، دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة (2010-2020)	**26-46**
المبحث الأول : واقع السياسات الزراعية في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020)	**27-47**
المطلب الأول : لمحة عن السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي	**27-38**
المطلب الثاني : إمكانية القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي	**38-41**
المطلب الثالث : أهم المنتجات الزراعية للإتحاد الأوروبيخلال الفترة (2010-2020)	**41-47**
المبحث الثاني : واقع واقع السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**47-70**
المطلب الأول : لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية	**47-55**
المطلب الثاني : إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر	**55-60**
المطلب الثالث : أهم المنتجات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**60-70**
المبحث الثالث : تحليل أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح الجزائري خلال الفترة (2010-2020)	**70-82**
المطلب الاول : إمكانيات الجزائر في انتاج القمح	**70-74**
المطلب الثاني : انعكاس السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح الجزائري خلال الفترة (2010-2020)	**74-82**
خاتمة عامة	**83-86**

قائمة المراجع	92-87

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
01	تطور إستخدام الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019	56
02	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019	59
03	انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	61
04	انتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	63
05	انتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	66
06	انتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	68
07	تطور مساحة وانتاج القمح في الجزائر 2010-2020	72
08	تطور صادرات قمح الإتحاد الأوروبي للجزائر 2010-2020	75
09	توزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الإتحاد الأوروبي 2010-2020	77
10	قيمة واردات الجزائر للقمح من الإتحاد الأوروبي 2010-2020	78-79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع الأراضي الزراعية في الإتحاد الأوروبي والمساحات الزراعية المستغلة حسب حجم المزرعة	39
02	انتاج الحبوب الرئيسية في الإتحاد الأوروبي (2009-2019)	42
03	انتاج بنجر السكر في الإتحاد الأوروبي (2009-2019)	43
04	انتاج الفاكهة المختارة في الإتحاد الأوروبي2019	45
05	انتاج خضروات مختارة عام 2019	46
06	يمثل الثروة الحيوانية 2019	47
07	تطور عدد ونسبة العمال في النشاط الفلاحي 2005-2018	58
08	وجهات تصدير القمح المشتركة في الإتحاد الأوروبي 2016-2020	76

مقدمة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم بشكل كبير في تنمية البلاد، نظر للدور الذي تلعبه بالنسبة للتطور الإقتصاد ي، و تنمية القطاعات الريفية مع توفير مناصب اليد العاملة، و القضاء على البطالة، بغض النظر عن توفير المواد الأولية الزراعية التي تشكل المصدر الرئيسي لغذاء الانسان، لتحقيق الإكتفاء الذاتي و امتصاص الفجوة الغذائية.

لذلك سعت الجزائر للإهتمام بالقطاع الزراعي منذ الإستقلال من خلال تطويره عبر مختلف السياسات، و الإصلاحاتالتي قامت بها، و لا زالت لحد الان في محاولة التقليص من التبعية الغذائية الخارجية، حيث انها عقدت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أكبر الأسواق في العالم لكبر حجم حصة وارداته، فقد سعت هذه الشراكة لعدة أهداف و إصلاحات لكلا الطرفين بخصوص القطاع الزراعي، غير ان هذه الشراكة أثارت جدلا واسعا لما تحمله في طياتها من دعم داخلي و خارجي، بخصوص المنتجات بشتى انواعها، كذلك ما تحظى به صادرات الإتحاد الأوروبي الزراعية من دعم خاص، وهذا ما يجعل الدول النامية في تبعية للسوق الأوروبية خاصة في المجال الزراعي، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم المصدرين للجزائر، و يرتبط معها من خلال الشراكة الثنائية، التي تم من خلالها الإتفاق على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية بين الطرفين، وفق إجراءات و مجموعة من البروتوكولات منذ دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ.

ونجد ان الجزائر تسعتي من أجل حل مشكلة نقص الإكتفاء الذاتي في مجال القمح، خاصة مع زيادة طلبات المستهلك و تراجع الانتاج، مما دفعها للإعتماد على سياسة الإستراد بدرجة كبيرة و مكلفة، وبما ان الإتحاد الأوروبي هو أول مصدر للقمح للجزائر، و من خلال هذا تظهر انعكاسات السياسة الزراعية الخارجية للإتحاد الأوروبيعلى قطاع الزراعة في الجزائر وبالتحديد على منتج القمح، من هذا المنطلق يمكننا من طرح اشكاليتنا الرئيسية في اللآتي:

ماهي انعكاسات السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي الجزائري بصفة عامة، و على منتج القمح بصفة خاصة خلال الفترة 2010-2020 ؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي إلى عدة تساؤلات فرعية كما يلي:

– ما طبيعة العلاقات الإقتصاد ية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر؟

– ما واقع السياسات الزراعية في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010–2020 ؟

– ما واقع السياسات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2010–2020 ؟

–كيف انعكست السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي على القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 ؟

1. الفرضيات:

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية، يمكن طرح الفرضيات التالية:

–ارتبطت الجزائر مع الإتحاد الأوروبي بالعديد من الاتفاقيات منها اتفاقية الشراكة والذي أولى اهتمام للقطاع الزراعي.

–من بين أولويات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي منح الدعم للفلاحين وخاصة في منتج القمح.

– في مجال السياسات الزراعية قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات و الإجراءات المعتمدة للنهوض بالقطاع الزراعي ، وتحقيق للإكتفاء الذاتي في مجال القمح.

– انعكست السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي على منتج القمح سلبيا، ولم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي، وظل الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للقمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

2. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، لكونه يشمل مسألة مدى تأثير السياسة الزراعية المشتركة المعتمدة من طرف الإتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي الجزائري، بإعتباره قطاع إستراتيجي مهم يحظى بإهتمام بالغ، إذ ان هذا الموضوع لا زالت تطرح حوله تساؤلات الباحثين والأكاديمين منذ نقطة انعقاد إتفاق الشراكة الثنائية الأوروجزائرية، والتي لازالت إلى يومنا هذا سارية المفعول، و محاولة معرفت انعكاساتها على المنتجات، حيث ان القطاع الزراعي الجزائري يسعى أثر هذه الإتفاقية إلى محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي، و بما ان الإتحاد الأوروبي الشريك الأكبر للجزائر، فان أي إجراء زراعي يطبقه ينعكس على القطاع الزراعي الجزائري.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

-إبراز مكانة السياسة الزراعية في الإتحاد الأوروبي.

-التعرف على واقع السياسات الزراعية في الجزائر، و مجموع الإصلاحاتالمعتمد عليها .

-تتبع مسار إجراءات و أهداف إتفاق الشراكة الأوروجزائرية خصوصا القطاع الزراعي.

-توضيح مدى تأثر القطاع الزراعي الجزائري والمنتجات الزراعية بالخصوص منتج القمح، بالسياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي.

4. دوافع و مبررات إختيار الموضوع:

يعد إختيارنا لهذا الموضوع إلى رغبتنا في معالجته، والإلمام به إضافة إلى مجموعة من المبررات:

-يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الإقتصاد ية، البالغة الأهمية حيث يطرح بشانه العديد من التساؤلات حول مدى نجاعة هذا الخيار.

-محاولة الإستفادة من فهم السياسة المشتركة للإتحاد الأوروبي، و إستعاب إتجاهاتها و محاولة إيجاد مدخل لسوق الأوروبية فيما يخص منتجاتنا.

-محاولة معرفة دور وأهداف الشراكة الأوروجزائرية لكلا الطرفين.

-ارتباط كلا من الجزائر و الإتحاد الأوروبي في المعاملات خاصة منها المبادلات الزراعية للمنتجات، ما ينتج عنه التبعية الغذائية، و بالتالي الانعكاس على القطاع الزراعي الجزائري.

5. منهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا للإجابة على الإشكال الرئيسي المطروح المنهج الوصفي التحليلي، في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل إحصائياتها و المعطيات المجمعة، حيث قمنا بوصف واقع إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وسيرورتها وما تمثل من أهداف و دوافع تسعى إليها، و هذا من خلال الفصل الأول، إضافة إلى وصف السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي و الجزائر.

كما قمنا بتحليل البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي الأوروبي والجزائري خلال الفترة 2010-2020، بالتركيز على منتج القمح، كدراسة حالة لدراسة انعكاس السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي على انتاج القمح الجزائري في إطار الشراكة.

6. حدود الدراسة:

-**الحدود الزمنية:** تمت الدراسة خلال الفترة من 2010 - 2020 أي مدة 10 سنوات.

-**الحدود المكانية:** استقر البحث على دراسة الشراكة الأوروجزائرية، فيما بينها فقط أي بين الطرف الأوروبي و الجزائر دون تدخل أي دول أخرى.

7. الدراسات السابقة:

-**دراسة خضراوي حفيظة،** سياسة الإتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2018-2019، تناولت الدراسة السياسة التجارية الزراعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، والسياسة التجارية الزراعية للإتحاد الأوروبي، توصلت إالى ان الإتحاد الأوروبي أهم مصدر و مستورد للسلع الزراعية في العالم، خاصة منها الحبوب و بالتحديد القمح، فالسياسة الزراعية تسيطر على ثلث ميزانية الاتحاد، لإهتمامه الكبير في هذا المجال لما يقدمه من دعم للفلاحين، و الدعم المالي، كما يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر سوق للجزائر فيما يخص المنتجات الزراعية.

-**دراسة بوزكري جمال،** الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الإقتصاد ية، جامعة وهران، 2012-2013. تناولت الدراسة التكامل الإقتصاد ي، ثم انتقلت للشراكة الأورومتوسطية بعدها أدرجت أثار الشراكة و منطقة التبادل الحر على الإقتصاد الجزائري، و توصلت إلى ان الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر لم تكن خيار لإستراتيجيا، انما هو رد فعل للتحولات الإقتصاداة التي شهدها العالم، و النمط التجاري الذي تستند عليه الجزائر منذ سنوات، ومن جهة أخرى إقامة منطقة التبادل الحر، و ان إتفاق الشراكة بعد دخولة حيز التنفيذ، لم يتضح بعد الأثار التي قد يخلفها لسبب عدم الوصول الى منطقة التبادل الحرة، التي تبين الإختلال خاصة بالنسبة للميزان التجاري، كما ان السلطات الجزائرية متباطئة في التفكيك الجمركي مما يعطي صورة لفشل الفترة

الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية، و ان الجزائر من خلال هذه الشراكة تعتبر طوق نجاة للشركات الجزائرية، خلال تلك الفترة حيث يمكنها الإستثمار الجزائري والاستفادة من المزايا التي تمنحها، بعد ذلك يمكن للجزائر إلغاء القيود لان وجودها من عدمه انذاك لن يكون له تأثير يذكر.

– **دراسة دهينة ماجدولين**، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصاد ية، جامعة بسكرة، 2016–2017، حيث تناولت الدراسة المعالم الرئيسية لإستراتيجية التمويل الزراعي، والضوابط الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الآليات المالية المبتكرة لتفعيل تمويل القطاع الزراعي، و سياسات ا التمويل الفلاحي في الجزائر، كذلك سيناريوهات الإستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر، و منتج القمح كدراسة حالة (نموذجا)، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها وجوب تفعيل صيغ التمويل الإسلامي، و التعاوني لما تحققه من ملائمة خصائص المجتمع الريفي الجزائري و سلوكياته، و التجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية دون إهمال عنصر المرافقة.

–**دراسة ميموني شهرزاد**، أثر إتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية –حالة الخضر و الفواكه، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، جامعة وهران، 2020، تناول موضوع التكامل الإقتصاد ي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، والذي يتخذ شكل انشاء منطقة التجارة الحرة بين الإتحاد و الجزائر على صادراتها للمنمتجات الزراعية، من خلال التفكيك الجمركي للسلع و الخدمات، و توصلت هذه الدراسة إلى ان الجزائر تواجه صعوبة في ترقية صادراتها، خلال إثنتا عشر سنة من المبادلات و التعاون الثنائي وقد تبين ان الأثر الفعلي للشراكة، ليس بالإجاب على صادرات الجزائر الزراعية كون أوروبا متخصصة في المنتجات الزراعية، و منافس قوي للجزائر.

8. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: العلاقات الإقتصاد ية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، حيث أدرجنا في المبحث الأول لمحة عن إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر، تطرقنا فيه كلا من واقع و مضمون الشراكة، الدوافع

و الأهداف إضافة إلى سيرورة هذا الإتفاق، بينما أدرجنا في المبحث الثاني كلا من واقع القطاع الزراعي في ظل إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، إتفاق الشراكة بخصوص القطاع الزراعي، المنتجات الممنوحة و التسهيلات المصرح بها خلال إتفاق الشراكة.

أما الفصل الثاني: تحليل و تقييم السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيو تأثيرها على القطاع الزراعي الجزائري (دراسة حالة القمح) في الفترة 2010-2020. حيث تضمن الفصل ثلاث مباحث أدرجنا في المبحث الأول لمحة عن السياسات الزراعية في الإتحاد الأوروبي فيما تمثل نظرة عن السياسات الزراعية، إمكانيات القطاع الزراعي للإتحاد، أهم منتجات الإتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للمبحث الثاني تضمن لمحة عن السياسات الزراعية للجزائر أي كلا من مقومات القطاع الزراعي الجزائري و أهم منتجاته، بينما تناول المبحث الثالث والأخير أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح الجزائري في الفترة 2010-2020 ، حيث تضمن هذا الأخير إمكانيات الجزائر في انتاج القمح، انعكاس السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح الجزائري، أهم التحديات و المشاكل التي تواجه انتاج القمح في الجزائر في ظل الإتفاقية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول :

الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروربي

تمهيد:

تسعى الجزائر في ظل التطورات و التغيرات الإقتصاد ية المتسارعة، جاهدة للقيام بالعديد من الإجراءات و الإصلاحاتللنهوض بالقطاعات الإقتصاد ية، وبالخصوص القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية للبلاد، محاولة تحقيق الإكتفاء والتنمية المستدامة، فقد وضعت خيار إستراتيجي هو الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي للإستفادة من المزايا، و التسهيلات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في ظل هذا الإتفاق بإعتباره من أكبر الدول إقتصاد يا، من هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: لمحة عن العلاقات الإقتصاد ية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي
- المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي في ظل إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

المبحث الأول : لمحة عن إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

إرتبطت الجزائر بالإتحاد الأوروبي خلال العقود الماضية، وبالتحديد منذ إتفاقيات التعاون الإقتصاد ي المبرمة سنة 1976، إلى غاية توقيع إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة 2002، و دخوله حيز التنفيذ سنة 2005.

حيث تميزت العلاقات الأورو–جزائرية بالارتباط، وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها، العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين االجزائر وأوروبا، والعوامل التاريخية والانسانية، ووجود جالية جزائرية كبيرة بعدة بلدان أوروبية، إضافة إلى العامل الإقتصاد ي، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي أول شريك إقتصاد ي للجزائر.

المطلب لأول : مضمون إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

تشهد التطورات الإقتصاد ية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم، والظروف الإقتصاد ية التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلال ، تبنت الجزائر فكرة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وذلك نظرا للدور الحاسم والهام الذي تلعب الشراكة في مجال العلاقات الدولية، حيث استهدف بذلكإقامة جسر للعلاقات وتحقيق طموحات والتعاون في أغلب المجالات خاصة منها الإقصادية ، وإيمانا منها بعدم جدوى البقاء بمعزل عن العالم الخارج.

أولا – الإطار المفاهيمي للشراكة الأوروجزائرية

"تعتبر الشراكة انها العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دوليتين، وأكثر على المستوى الحكومي أو الفردي(الجزائر _الإتحاد الأوروبي)، بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو تصدير، على ان تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل ورأس

المال، والمواد الخام والخبرة البشرية.....إلخ[1]، بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة إقتصاد ية واجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر.

1. مفهوم الشراكة :

ان فكرة الشراكة بين الدول والمجتمعات الإقتصاد ية الدولية كإستراتيجية للتطور والتنمية، لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح تشكل عاملا أساسيا في تطور العلاقات الإقتصاد ية، خاصة بالنظر إي التطور السريع للمحيط العام للإقتصاد الدولي، لذلك فان الخوض في تحديد معنى الشراكة يعد صعبا نظرا لحداثة المصطلح وندرة الأبحاث والدراسات في هذا المجال، حيث لم يظهر في القاموس إلا في 7891 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الإقتصاد يين والاجتماعيين"[2] ، أما في مجال العلاقات الدولية، فان أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات [3] .

2.تعريف الشراكة:

هي اتفاقية تعاون طويل أو متوسط المدى، يتم بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة قانونيا متنافسة أو اير متنافسة، والتي تنطوي على أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك [4]، تعني تعاون الدول الأعضاء في منظمة ما مع الدول غير الأعضاء، عن طريق مشاركتهما في بعض نشاطات المنظمة، ومنحها بعض الحقوق والمزايا العضوية، دون ان ترقى علاقة التعاون هذه إلى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة، وتنظم

---

[1] _ قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوربية –الجزائرية**، الملتقي الدولي حول :أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 2006 ، ص1 .

[2] Marie Françoise labour, le partenariat de l’union européenne avec les pays tiers, confis et convergences, brulant, Bruxelles, p 48

[3] - Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Herscha, Partenariat d’entreprise et mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P 14.

[3] _عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 7898 ، ص4

هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد في مجالات المشاركة وشروطها وأساليبها[1] .

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين، أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط انتاج (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمات أو تجارة، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال(الملكية)، وانما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الانتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الانتاج والتسويق، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

ثانيا: مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية

بدأت المفاوضات الفعلية حول الشراكة الأوروجزائرية بتاريخ 14 مارس 1999، لتكون وريثا لاتفاق التعاون بين الجانب الأوربي والجانب الجزائري، بانعقاد أول جولات التفاوض والتي تبعتها جولتين في أفريل وماي من نفس السنة، وقد تناول بعض المسائل الإستراتيجية التي تخص الاتفاق إلا ان المفاوضات لم تؤدي إلى نتائج ملموسة، ليتم إيقافها من قبل الطرف الجزائري بعدما رأى ان الاتفاق الذي كان مقررا لم يكن في مصلحة الجزائر، معتبرا ان الطرف الأوروبي لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الإقتصاد الجزائري، كما ان المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة والموقف الأوروبي من ساهم إلى حد كبير في توقف المفاوضات، امتد توقف المفاوضات إلى نهاية عقد الندوة بمشاركة الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 29و 30 جوان 1999، بحضور رؤساء الدول والشركاء الاجتماعيين الجزائريين والأوروبيين، وقد عقب ذلك إعلان الجزائر رئيس الجمهورية بتاريخ 30 سبتمبر 1999، عن نيتها في إحياء المفاوضات، وهو ما حدث فعلا بتاريخ 14 أفريل 2000، واستمرت المفاوضات منذ ذلك التاريخ، وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين، ليتم التوقيع على الأحرف الأولى للمشروع الشراكة الأورو جزائرية في 19ديسمبر 2001 ببلجيكا، وهو توقيع أولي وغير نهائي ، وبعد ذلك تم التوقيع النهاية في

[4]_عبد الهادي عبد القادر السويف ، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 4001 ، ص494

22 أفريل2002 لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية بفالنسيا الاسبانية، ليدخل بعدها المشروع قيد التنفيذ ابتداء من1 سبتمبر 2005 .[1]

وقد اعتبرت هذه الخطوة نقطة تحول كبيرة في مسيرة الجزائر، حيث تأمل من خلالها تحقيق أهداف تنموية عديدة، لاسيما وان الإتحاد الأوروبي، يعد من أهم الشركاء الإقتصاد يين للجزائر .

ثالثا : محاور اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

تحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 أبواب، 6 ملحقات و 7 بروتوكولات .ولقد ارتكز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، وسوف نحاول فيمايلي التطرق لأهم المحاور التي شملتها الإتفاقية :

1. الحوار السياسي والأمني :

المادة 2 من اتفاق الشراكة، حيث نص على إقامة الحوار السياسي، بين الطرفين يقوم على أساس: تسهيل التقارب بين الأطراف، وذلك من خلال تنمية التفاهم المتبادل والتشاور المنظم حول المسائل الدولية والتي هي ضمن المصالح المشتركة.

–السماح لكل طرف الأخذ بعين الاعتبار وضعية ومصالح الطرف الأخر.

– العمل على دعم الأمن والإستقرار في المنطقة الأورومتوسطية.

_ توضيح الإجراءات المشتركة .

2 . جانب حرية حركة السلع والخدمات

لقد نصت المادة السادسة من اتفاق الشراكة على ان تقوم المجموعة الأوربية والجزائر، على انشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الإتفاقية ، وطبقا لأحكام الإتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة

[1]– زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون سنة، ص2

العالمية لتجارة. بمعنى أخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير الجمركية، على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في أفاق 2017 أي بمعنى انها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط. وفي إطار هذا الاتفاق يتم مايلي[1]:

- تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية، والرسم ذات الأثر المماثل .
- يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات، التي يكون منشؤها المجموعة عند استرادها في الجزائر .
- يتم تدريجا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات، التي يكون منشؤها المجموعة عند استرادها في الجزائر .

3. جانب حركة رؤوس الاموال

يتعلق بدفع راس المال حيث تعهد طرفين بالسماح بعملية الدفع والتسوية العمليات أو صفقات الجارية، في عملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بامكانيات قيام كل طرف في عملية تحويل[2]، أو اخراج الارباح الناتجة عن الاموال المستثمرة, وحرية انتقال رؤوس الاموال المتعلقة بالإستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشاة وفقا للتشريع الجاري عمل به(المواد 38- 39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفين على اتخاذ الإجراءات التقليدية في حالة التعرض احد الطرفين اختلال في ميزان مدفوعات، شريطة ان يتم ابلاغ الطرف الاخر بهذه الإجراءات ، وان يتم ازالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال. كما ينبغي ان تكون محدده وفق رزنامو متفق عليها[3] .

4.التعاون العلمي والفني والتكنولوجي:

[1]-إلياس غقال ،تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) ،رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة الدكتورا قي تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،سنة 2016 -2017 .ص 33_34 .

[2]- عزيزه بنسمينا الشرك الاورو الجزائريه بين متطلبات الانفتاح الإقتصاد ي والتنميه المستقله العدد التاسع،،2011، جامعه ورقله الجزائر ص153 .

3- محمد لحسن علاوي, اتفاقية الشراكة الاورو عربية الشراكة الإقتصاد ية ام شراكة الواردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية مجلة البحوث للواحات والدراسات العدد ,16_ جامعه غردايه الجزائر، 2012، ص 142.

قصة مشروع الاتفاق على التعاون في مجال العلمي والفني والتكنولوجي من خلال:

-تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، واستغلال الافضل للسياسات البحث والابداع والتطوير التكنولوجي، من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية كامنة.

-تثمين الموارد البشرية.

-ترقية الإستثمار المباشر والشراكة الصناعية.

-اعطاء الاولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع وتهيئة المحيط الملائم للمبادرة الفردية، البحث والتنويع الانتاج الموجه للسوقان الوطني والدولي.

-مرافقة اعادة هيكلة القطاع الصناعي والزراعي، وبرامج اعادة التاهيل بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

5.التعاون الإقتصاد ي

يندرج التعاون الإقتصاد ي في إطار الاهداف المحددة في مؤتمر برشلونة، حيث يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الإقتصاد ي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة، و يهدف التعاون في المجال الإقتصاد ي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الإقتصاد ية والاجتماعية المستديمة.

كما يشجع التعاون الإقتصاد ي التكامل الإقتصاد ي بين الدول المغاربية، و في إطار تنفيذ مختلف مجالات التعاون، يعتبر الحفاظ على البيئة والتوازنات الايكولوجية عنصر أساسيا للتعاون، ويفضل تطبيق التعاون في مجالات النشاط الخاضعة للضغوط والصعوبات الداخلية، أو التي شملتها عملية تحرير مجمل الإقتصاد الجزائري، وعلى وجه الخصوص تحرير المبادلات بين الجزائروالمجموعة الأوروبية.

6 - برنامج الاوروبي ميدا 1 وميدا2 لتمويل الشركة الاورو الجزائرية :

يتم توجية التمويل من الإتحاد الأوروبي الى الجزائر لدعم المسارات المصاحبة لمساء برشلونه[1] ، حيث يتم منح الاموال على شكل هبات وتخضع هذه الموارد، في عملية اعداد البرامج مفوضية الاوروبية باعداد

[1]- هويدي عبد الجليل انعكاسات شراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر المقدمة لاستكمال المتطلبات الماجستير في العلوم الإقتصاد ية فرع الإقتصاد الدولي جامعة بسكرة سنة 2012 2013 ص 71- 72 .

الاوراق الاستراتيجية المراد تنفيذهها، و سندا على هذه الاوراق يتم بصورة مشاركة وضع برنامج ارشادية وطنية، كما يعتبر برنامج ميدا أداة المالية الاساسية التي اعتمد عليها الإتحاد الأوروبي للمعونة وتفعيل الشراكة. حيث بلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الإتحاد الأوروبي في اطار برنامج ميدا للفترة 1995- 2006 بمبلغ 510,2 مليون اورو. تم منحها على مرحلتين، حيث تغطي الفترة الاولى 1995_ 2000 في اطار ميدا 1 بمبلغ 164 مليون اورو، أما الثانية ستغطي الفترة 2006 في اطار ميدا 2 بمبلغ 346,2 مليون اورو. ولتطبيق هذا البرنامج تم تحديد خطتين رئيسيتين كبيرتين هما:

*ينبغي على البلد المعني وضع برنامج اصلاحات توافق عليها المؤسسات بروتن وودز. أو تطبيق برنامج تعترف بها على انها متشابهة وذلك بالتشاور مع المؤسسات المذكورة في تحويل المرونة، بمفهوم الاتحاد ويجري تنظيم تدخلات مالية وعملية للإتحاد الأوروبيبرنامج المشترك، وبناء على وثيقة تحدث الاستراتيجية التي يجب اتباعها.

وفي اطار هذا البرنامج لم تستفيد الجزائر من مبلغ المحدد الذي قدر به 510,2 مليون دولار، حيث حصلت سوى على 20 بالمئة من هذا المبلغ اي بمقدار 100 مليون اورو فقط .

المطلب الثاني: دوافع و أهداف إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

جاء عقد الإتفاق مبني على جملة من الدوافع والأسباب الخاصة بكل طرف وكذلك المصلحة المشتركة بينهما، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة التي أقرها إعلان برشلونة 1995.

أولا : الدوافع عقد إتفاق الشراكة الأورو جزارية

تهتم إتفاقية الشراكة بعدة جوانب إقتصاد ية، سياسية، ثقافية، وانسانية وهذا الأمر الذي دفع كل من الإتحاد الأوروبي والجزائر، إلى التفاوض من أجل عقد الشراكة إذ انفرد كل طرف بدوافعه، أهدافه .

1 . دوافع الجزائر:

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة، وذلك نظرا للتحولات الإقتصاد ية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية.

أ – دوافع خارجية:

– ان انهيار النظام الإقتصاد ي الموجه (الإشتراكي) الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الإستقلال وتحول النظام الإقتصاد ي العالمي إلى النظام الراسمالي، وتغييرها لنظام إقتصاد ها وتبنيها لإقتصاد السوق دافع قوي للجوء إلى الإتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة، قصد الحصول على مساعدات مالية وإقتصاد ية ومساندتها أمام الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر [1] .

–إضافة إلى التحولات التي شهدها العالم من انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها، والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والإستثمارات لأجنبية كلها، عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من المزايا التي توفرها الإتفاقية على مختلف الأصعدة .

–كما يشكل ظهور التكتلات الإقتصاد ية والتي كان من أبرزها الإتحاد الأوروبي دافعا هاما للجزائر خاصة ، وانها كأي بلد نامي يسعى جاهدا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بحيث يعد الإتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الإقتصاد ية في العالم، والأقرب جغرافيا للجزائر والأول من حيث المبادلات التجارية معها.

–ان الصيغة الجديدة التي جاءت بها اتفاقيات الشراكة والتي كانت في السابق مجرد اتفاقيات تعاون، تقتصر في محتواها على الجانب التجاري فقط، أما اتفاقيات الشراكة هذه فقد شملت عدة محاور إقتصاد ية، مالية، اجتماعية، ثقافية، انسانية، سياسية، أمنية والتي تتناسب في مضمونها مع متطلبات العصر الراهن وكذا سعي الجزائر للحصول على مساعدات مالية وإقتصاد ية، قصد انعاش إقتصاد ها هذا ما دفعها إلى عقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

–كما تسعى الجزائر من خلال عقد اتفاق الشركة إلى إقامة منطقة التبادل الحر، التي تعد من أهم محاور هذا الاتفاق والتي تساعد على دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية.

ب.دوافع داخلية:

[1]– رماش هاجر ، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتو ا ره في العلوم الإقتصاد ية، جامعة قسنطينة سنة 2013 .ص 92

تتجلى الدوافع الداخلية للحكومة الجزائرية وراء عقد اتفاق الشراكة في تردي الأوضاعالسياسية الإقتصاد ية والاجتماعية، خاصة بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام1986 إلى حوالي 9 دولار للبرميل الواحد، في حين بلغ عام 1979 حوالي 44 دولار للبرميل، هذا ما أدي إلى ارتفاع حجم المديونية وعجز الميزان التجاري وتردي الأوضاعالاجتماعية، ارتفاع كبير في نسبة البطالة، تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد، وكذا عدم الاستقر ار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات، فكل هذه العوامل ساهمت في انتهاج الجزائر لخيار الشراكة .

–إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة[1].

– رغبة الجزائر في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات .

2. دوافع الاتحاد الأور وبي:

لقد تعدد الأسباب والدوافع التي جعلت الإتحاد الأوروبي يهتم بدول البحر الأبيض المتوسط، منها الجزائر والتي تضمنت في طياتها أبعادا مختلفة منها ما هو سياسي، أمني، إقتصاد ي، ثقافي والتي يمكن ذكر منها ما يلي:

– يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار داخل القارة الأوروبية، حيث أ نه وبسبب المشاكل ،وتردّي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء ممّا أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية، على الحفاظ على الأمن والاستقرار انذاك، برزت لدى دول المجموعة الأوروبية مخاوف من انتقالها إلى أوروبا، عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية، خاصة إذا ما نظرنا إلى المسافة التي تبعد فيها الجزائر عن دول الإتحاد الأوروبي فهي عبارة عن بضع الكيلومترات ، لذا لجأ الإتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم المساعدات والدعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

[1]– قطاف ليلى، **مرجع سبق ذكره** .

–ومن زاوية أخرى يرى الإتحاد الأوروبي ان الموقع الاستراتيجي للجزائر، باعتبارها بوابة القارة الإفريقية وامتلاكها ثروات مختلفة وامتداد طول شريطها الساحلي عاملاً محفزا وهامًا لإقامة اتفاقيات شراكة، خاصة وان الإتحاد الأوروبي برزت لديه رغبة في ان تكون دول شمال إفريقيا، التي كانت عبارة عن مستعمرات للدول الأوروبية في عهد سالف ولعل الجزائر أبرز مثال عن ذلك بان تبقى في دائرة النفوذ الأوروبي وتحت سيطرته، وبالتالي التمكن من توسيع حدوده .

–لقد سعى الإتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة إلى منافسة باقي التكتلات الإقتصاد ية الأخرى، خاصة وان معظم دول الاتحاد هي دول صناعية، وبالتالي فان الجزائر بالنسبة إليه تعد سوقا مربحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية.

–رغبة الاتحاد في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية، خاصة وان الجزائر، تحتل المراتب الأولى من حيث تصديره، إذ ان حاجة الإتحاد الأوروبي الملحة لهذه المادة دفعه إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر.

–بروز العديد من المخاوف لدى الأوروبيين من انتشار الجريمة المنظمة وآفة المخدرات، وتفشي ظاهرة الإرهاب التي عرفت رواجا وانتشارا في الآونة الأخيرة وامتدادها للمنطقةالأوروبية [2]، وللإشارة فان دوافع الإتحاد الأوروبي في عقد اتفاق الشراكة هذا سواء مع الجزائر، أو أي دولة من دول البحر الأبيض المتوسط، تكاد نفسها نظرا لأهمية هذه المنطقة للإتحاد الأوروبيسياسيا وأمنيا وإقتصاد يا.

ثانيا : أهداف اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر

1. **أهداف الشراكة الخاصة بالجزائر:** وتتمثل فيما يلي:

– تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الإتحاد الأوروبي لأغراض تنموية .

– زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

– نقل التكنولوجيا والخبرات والحصول على الدعم المالي والتقني الضروري لتحديث الإقتصاد .

– بما ان اتفاق الشراكة يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل فان الجزائر بتخفيضها للرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة ب12 سنة، و التي مددت إلى 15 سنة، من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيمنح الإتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء العمل بالإتفاقية .[1]

– **التحرير الإقتصاد ي.**

●**أهداف الإتحاد الأوروبي:** لا تختلف عن أهداف الشراكة الأورو– متوسطية ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

– دعم و تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الانسان و حرية التعبير، و دعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي، و دول جنوب المتوسط في مجال البيئة، الطاقة، الإستثمار.

– العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية.[2]

البحث عن الأسواق، و إستهدافها مما يعطيها ميزة تفضلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية.

– توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه و دول الشرق الأوسط.

– التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها و الزاحفة من دول الجنوب المتوسطي.

●**الأهداف الأساسية لاتفاق الشراكة الأورو– جزائرية:** وتتمثل في:[3]

– توفير إطار عمل للحوار السياسي.

– انشاء منطقة أورو–متوسطية للتجارة الحرة الصناعية.

[1]– خداش حنان، حداد بختة، أثر اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسة الإقتصاد ية الجزائرية –دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة 1438، العدد1، 2020، ص384–385.

[2]شواشي فاطمة . دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية . أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في قانون العلاقات الإقتصاد ية الدولية . جامعة مستغانم . 2018/2017 . ص 63.

[3] خداش حنان نفس المرجع السابق ص384–385.

– تشجيع الإستثمار و تقوية التعاون في جميع المجالات الإقتصاد ية و الإجتماعية و الثقافية.

– توطيد العلاقة بين البلدين لإعداد سياسة الحوار و التعاون، تعزيز التبادلات و التعاون بين المغرب العربي، و بين دول الإتحاد الأوروبي و التحرير التدريجي للتجارة.

المطلب الثالث : سيرورة إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مع إلغاء الرسوم الجمركية .

أولا : الإجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة.

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة ومتشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الإقتصاد ي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الإتفاقية لإقامة منطقة تبادل حر في غضون 12سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ومن أجل ذلك فقد تم وضع إجراءات انتقالية بهدف التخفيف من الآثار المباشرة على الدخول في منطقة التبادل الحر، خصوص ان الإقتصاد الجزائري في طور البناء. ان التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثالث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق مايلي:[1]

1.القائمة الأولى: تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 71 %من حجم الاستيراد الكلي من الإتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الانتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات الانتاج.

2.القائمة الثانية: تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك. الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض 20 % كل سنة، وتمثل هذه القائمة 10 % من كل سنة من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

[1] بوزكري جمال . الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصاد ية . جامعة وهران . 2013 ص149 . 150.

3.القائمة الثالثة: تشمل هذه القائمة عل المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 12سنوات، بمعدل تخفيض 10 %كل سنة. وتمثل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد من الإتحاد الأوروبي. [1]

ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

* التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

* الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .

* طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

* توسيع إطار التعاون الإقتصاد ي ليشمل جوانب الانتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط

* ينبغي ان تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة، وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات)التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الانتاجي الوطني[2].

* المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات مع البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لتنتهي بالمصادقة على الإتفاقية الشراكة في بروكسل في2001/12/19 ، ثم في فلينسيا بإسبانيا في 2002/04/22، تم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 159/05 الصادر في 2005/04/27 ، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ 01 سبتمبر 2005.[3]

طرفان من خلال الإتفاقية على انها تدخل في إطار دعم وتطوير العلاقات الثنائية، وانها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان والحريات السياسية والإقتصاد ية. [4]

---

[1] المرجع نفسه . ص 150.

[2] أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية . الجزائر . 1993 ص 110.

[3] جمال عمورة . دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية والأورو متوسطية . أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الإقتصاد ية . جامعة الجزائر . غير منشورة . 2005\2006 . ص 399.

[4] ليليا منصور . مرجع سبق ذكره . ص 76.

المبحث الثاني:مكانة القطاع الزراعي الجزائري في ظل إتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر

لقد كانت منطلقات الجزائر للتفاوض مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة سنة 1976 باتفاق مبدئي سمي باتفاق التعاون الذي ينص على رخصة الدخول السلع الزراعية إلى السوق المشتركة حسب نوعية المنتوج والسلع ومنح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية للمنتجات الزراعية الجزائرية بين 20 بالمئة إلى 100 بالمئة حسب كل سلعة .

المطلب الأول: وضعية القطاع الزراعي إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

أولا . نظرة عن القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الا وروجزائرية

لعبت الزراعة دائما دورا خاص في العلاقات التجارية الوثيقة، على نحو متزايد بين بلدان البحر الابيض المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي ، وهذا يرجع إلا أهمية الاتحاد الأوربي كأسواق لصادرات الزراعية من بلدان البحر الابيض المتوسط ،إذ ان أكثر من نصف هذه الصادرات يتجه إلى الإتحاد الأوروبي، إلا ان الدور الخاص لزراعة في العلاقات المتوسطية يتعلق أيضا وبحد كبير بنظم السوقية والتجارية التي انشأها الإتحاد الأوروبي في إيطار السياسة الزراعية المشتركة .

فمستوى الحماية والدعم الذي يمنحها الاتحاد الاوربي للزارعة في إطار هذه النظم ، قد جعل من الصعب إمكانية الوصول إلى أسواقه الزراعية .[1]

ثانيا . الأفضليات الممنوحة للقطا ع الزراعي

يقدم الإتحاد الأوروبي من خلال الإتفاقية المشتركة بينه وبين الجزائر أفضليات متعددة ومتنوعة في القطا ع الزراعي، وتتمثل هذه الأفضليات في التخفيضات التعريفية، تصل في بعض الاحيان نسبة 100بالمئة للعديد من المنتجات إلى جانب معدلات التخفيض لبعض المنتجات مثل : زيت الزيتون والقمح الصلب وبعض المنتجات المجهزة تجهيزا خفيفا مثل الفواكه المجففة .

[1]– لعمى أحمد، عزاوي عمر، **انعكاسات الاصلاح الإقتصاد ي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية**، ورقة -بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الآول حول المؤسسة الإقتصاد ية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصاد ي الجديد، يومي 22 . 23 أفريل 2003 .

غير ان هذه التخفيضات التعريفية تطبق في فصول محددة أو على كميات معينة ،والقيود الكمية تاتي بأشكال متعددة

ثالثا :مضمون مشروع التفاوض في القطاع الزراعي

نص مشروع الشراكة على ان تعمل كل من الجزائر والمجموعة الاوروبية بصورة تدريجة ، وكل من جانبه تحرير المبادة الثانية وقد المشروع بفترة خمس سنوات ، كفترة أولى لقيام الطرفين بإجراءات التحرير . كما نص المشروع على ان الإجراءات المطبقة على الصادرات الواردة في إتفاق التعاون والبرتوكول الملحق وتشريع السوق الاوروبية مشتركة رقم 176-92، سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد ويمكن إستكمال هذه الإجراءات وإمتيازات جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوي المجموعة ، وبصفة ملائمة الإمتيازات الجديدة الناجمة عن النظام الثنائي المطبق من فرنسا ، والذي يلغى بدا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ . أما فيما يخص الصادرات الزراعية للمجموعة الاوروبية نص المشروع على الحقوق الجمركية، سوف تنخفض تدريجا بهدف الوصول إلى تحرير أوسع لها ، كما يتضمن الاتفاق بندا نص على انه إبتداء من السنة الخامسة من المرحلة الأولى تدرس كل من الجزائر والمجموعة الاوروبية الوضعية بهدف تحديد تدابير مشتركة لتحرير .

وقد تضمن المشروع من جهة أخرى الإبقاء على بند الحماية التقيدية، وذلك بإتخاذ التدابير ملائمة عند إرتفاع كميات المستوردات لمنتوج ما من أحد الطرفين، والذي يسبب أو يهدد أو يمكن ان يسبب مشاكل خطيرة لطرف الأخر، كما يمكن إتخاذ التدابير الملائمة المطبقة لقواعد المنظمة التجارة العالمية[1] عندما يلاحظ ان هناك تصرفات لإغراق السوق من أحد الطرفين والبند الذي يسمح بمنع أو الحد من الصادرات أو المستوردات، والعبور الأسباب تمس بالاخلاقيات العامة الامن العام وحماية الصحة وحين دخول اتفاق حيز التنفيذ لاتطبق الجزائر أي تقليص كمي أو تدابير ذات أثر مماثل على المنتجات ذات الاصل من المجموعة الاوروبية .

رابعا : المبادلات الزراعية في ظل الشراكة مع تحديد التعريفة الجمركية

[1] – مجدولين دهينة ، استراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية لتجارة ، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ، في تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خضير ، بسكرة . 2016-2017 ، ص 280_281 .

تخضع صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر والتي تندرج في اطار البروتوكول واحد من الإتفاقية من تخفيض في والرسوم المماثله بما يعادل 40 الى 100 %، أما الصادرات التي تتجاوز الحصص تصديرية تخضع على رسم الجمركي المنصوص عليه في الإتفاقية ، وحسب التعريف الجمركية النافذة زيادة على ذلك صادرات المنتجات الزراعية الموسمية من الجزائر إلى اوروبا، مقيدة بجداول زمنية التي تصدر على مدى فترات معينة ولاسيم البطاطس المبكرة والطماطم والقرنبيط بازلاء والقرع وغيرها من المنتجات[1].

اما في ما يتعلق بالواردات من المنتجات الزراعية من الإتحاد الأوروبي فانها تخضع الى رسوم جمركية مماثلة، من 5 الى 30 % يتم تخفيضها بنسبه بين 20 الى 100 %، في حدود الحصص التعريفية المحددة المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري التعريفة الجمركية، تختلف من حيث النوع وعدد المقارنة بتلك المستوردة من أوروبا سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، قصد تربية طموحات التنمية في بلاد ورفع مستوى الشركات الجزائرية، ولأسباب صعوبة إقتصاد ية التي تواجهها الجزائر بغرض تفكيك الجمركي حيث عقدت الجزائر في شهر جوان 2010، اتفاقية خاصة في ما يتعلق بامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية والغذائية، حيث شرعت الدولة في سبتمبر من نفس السنة في اغلاق 36 حصة زراعية وغذائية ممنوحة للاتحاد الاوروبي، و بعد عامين اتفق الطرفين على تعديل الجدول الزمني للتفكير والكمية، المستوردة والمخططة في البداية ويتعلق الامر بمراجعه 36 حصة تعريف جمركية، منها 34 خاصه بالمنتجات الزراعية اثنين من المنتجات الزراعية المصنعة وتتمثل في:

* حصة الجمركية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الاوروبي، اعادة فتح (9) وتعديل حصتين التعريفتين تفضيلية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الاوروبي.

*الغاء التفضيل التعريفي لمنتجين من منتجات الغذائية المصدرة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر، في المقابل دفع التعويض للاتحاد الاوروبي، لتغطيه خسارة الرسوم الجمركية المتحملة من طرف الجزائر، مع مراجعة الامتيازات الزراعية التي تمكن من دعم نجاح سياسة التجديد الزراعي والريفي التي طبقتها الجزائر في سنة 2010.[2]

[1] اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر، بروتوكول 1 بشان الترتيبات المطبقة على واردات الاتحاد من المنتجات الزراعية منشأة في الجزائر .

[2] اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر، بروتوكول 2 بشان الترتيبات المطبقة على واردات الجزائر من المنتجات الزراعية منشأ ة في الإتحاد الأوروبي

*منح الدعم الضروري المزارعين المحليين وكذلك الحفاظ على انتاج الوطني، من خلال استعادة التجميد معدلات الرسوم الجمركية لعدة منتجات، وتواصلت المفاوضات الى غايه 2018 ، وأكد التقرير الذي اعدته اللجنة الاوروبية حول علاقتهم الإقتصاد ية على ضرورة تعزيز بعض الزراعة الاستراتيجية، وزيادة الكميات المنتجة الجزائرية وتحسين النوعية السلع المصدرة، وركزت الإتفاقية الشراكة الى حد ما على تزيين النفاذ الى الاسواق من الطرفين ولا تتناول سياسة الدعم المحلي، ودعم الصادرات و لهذه الاتفاقات أثر على الإقتصاد الوطني والميزان التجاري للمنتجات الزراعية لدولة الجزائر.

المطلب الثاني: المنتجات الممنوحة والتسهيلات المصرح بها

لقد تضمن الباب الثاني من الإتفاقية مسألة حرية و إجراءات تنقل السلع الصناعية و الزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الإجراءات المتعلقة بانشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية، ويحتوي هذا الباب كما رأينا في المطلب السابق، على 03 فصول و06 ملاحق و07 بروتوكولات.[1]

1_ المنتجات الصناعية:

ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها الإتحاد الأوروبي والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي، والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق رقم (01) ، والمتمثلة في بعض المنتجات الحساسة كالملابس والمنسوجات فالمنتجات الجزائرية المستوردة، من طرف الإتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية، ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل القيود الكمية، أو الإجراءات التي لها أثر مكافئ وبمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، في حين ان المنتجات الصناعية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وهي ثلاث قوائم:[2]

[1] ابراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 171.

[2] هويدي عبد الجليل . مرجع سبق ذكره . ص87.

أ* القائمة الأولى:

وتضم المواد الأولية الصناعية ومدخلات بعض العمليات الانتاجية، وتم إحصاء 2076 خطا تعريفيا منصوصا عليها في الفصول المحصورة ببن 25-97 من دليل التعريفة الجمركية، وهي تمثل ما أقارب 25 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، كما تتمتع هذه المنتجات بحكاية جمركية ضعيفة تتراوح ما بين 5%إلى 15%معرضة للتحرير ومعفاة نهائيا من التخليص الجمركي بعد 2005/09/01 تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.[1]

ب* القائمة الثانية:

تمثل هذه القائمة 35 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، وهي تتشكل أساسا من المواد الوسيطية وسلع التجهيز، ويكون التفكيك الجمر كي على هذه المنتجات تدرمن سنتين إلى ست سنوات، بمعدل يتراوح بين 10 %إلى 20 %لكل سنة، أي انه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل حتى سنة 2013،

وتضم هذه القائمة 1100 منتوج

ج* القائمة الثالثة:

وهي المنتجات الحساسة وتمثل هذه القائمة 40%من الواردات الجزائرية، وتتمثل في المنتجات الصناعية والتي تنتج محليا وتتميز بحماية جمركية عالية، وتتشكل أساسا من المنتجات الصناعية المستوردة ويمتد تحريرها على فترة 10 سنوات من السنة الثانية عشرة، وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 5%إلى 10%، وتضم هذه القائمة 1963 منتوج صناعي.

2_ المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

أ / المنتجات الزراعية:

حسب المادة 13 من اتفاقية الشراكة وضع كل من الإتحاد الأوروبي والجزائر برنامج تبادل المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة وفقا لمخطط انتاج تدريجي.[2]

[1] مروش يوسف مرجع سبق ذكره . ص 36 .37.

[2] هويدي عبد الجليل . مرجع سبق ذكره . ص90.

لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

– الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

– اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر.[1]

ب / منتجات الصيد البحري:

_الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري : هذه المنتجات وردت في البروتوكول رقم (2) من الاتفاق، يتكون من 20 بندا تعريفيا يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها.[2]

_تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر والبالغ عددها 87 منتوج لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر والتي ترد في البروتوكول رقم (04) من الإتفاقية ، وتتمثل هذه التفضيلات التي ستخضع لها المنتوجات الواردة من الإتحاد الأوروبي فيما يلي:

–إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 38 منتوج أوروبي (03 تخضع إلى 05%منالحق الجمركي و35 تخضع إلى 30 %من الحق الجمركي).

– تخفيض 25 %من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5%بدلا من 30%الذي كان مفروض عليها من قبل.

ج / المنتجات الزراعية المحولة:

سيقوم الإتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95% على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85% من واردتها من الاتحاد.[3]

د/المنتجات الزراعية الاخرى:

[1] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص 144.

[2] ابراهيم بوجلخة . مرجع سيق ذكره . ص 177.

[3] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص 144.

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافدة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر والمدونة في البروتوكول رقم (02)من الإتفاقية والتي تشمل 118 منتوج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين20% و100 %ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين :

-الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها على 91 منتوج منها 34 منتوج خاضع لرسم 30%، 09 منتجات تخضع لنسبة 15% و48 منتوج يخضع لنسبة 05%.[1]

-التخفيضات بـ 50%من الرسوم الجمركية لـ08 منتجات، 04 منها تخضع لنسبة 15% بحيث تصبح خاضعة لـ (7.5%بدلا من 15%و04 الباقية تخضع لنسبة 30%، بحيث التخفيضات لـ 20 %من الرسوم الجمركية لـ19 منتج يخضع لنسبة 30 %، بحيث يصبح خاضع لـ (24 % بدلا من 30%).

3_تجارة الخدمات:

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الإتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الإتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن ان تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.[2]

ثالثا : أهم التعديلات في رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012 .

1. تعديل رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012.

قامت الجزائر بتقديم طلب للإتحاد الأوروبييتضمن مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، وهذا في اطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة بتاريخ

[1] هويدي عبد الجليل . مرجع سيق ذكره . ص 92.

[2] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص144 .145.

15 جوان 2010، وبعد سنتين من المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وافق هذا الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في شهر أوت سنة 2012، وقد تضمنت هذه الرزنامة تأجيل رفع الحواجز الجمركية على أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ في01 سبتمبر2012.[1]

يعتبر هذا الطلب أول عريضة يتقدم بها بلد متوسطي للاتحاد الاوروبي، الهدف منها إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي لضمان الحماية لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية، لتهيئة المؤسسات الجزائرية، وتحضيرها لمنافسة المنتجات الاوروبية في اطار منطقة التبادل الحر المقرر إقامتها في حلول 2020.

كما يستمد هذا الطلب أساسه القانوني من الإجراءات الاستعجالية (التدابير الاستثنائية) المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية الشراكة، لا سيما الفقرات الاربع الاولى منها، حيث تقضي هذه المادة ان الجزائر وفي حالة وجود أي خطر يهدد استقرار الإقتصاد الوطني ويتعارض مع تنميته باستطاعتها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لجملة من المنتجات التي لا يتجاوز 15 %من واردات الإتحاد الأوروبي ولا تفوق الحقوق الجمركية. [2]

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل دراسة الإطار النظري لإتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي، والجزائر و بالخصوص القطاع الزراعي في ظل هذه الشراكة، توصلنا إلى مايلي:

-انضمت الجزائر إلى الشراكة بالتوقيع على الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي لبناء شراكة أوسع في إطار متكافئ الفرص بين الطرفين، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصاد ية و التقليص من الفجوة بين الجانبين.

[1] ابراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 178.

[2] شواشي فاطمة . مرجع سبق ذكره . ص 92.

–تضمنت إتفاقية الشراكة العديد من المحاور المهمة تشمل العديد من النقاط الأساسية المتمثلة في: الحوار السياسي و الأمني، جانب حرية السلع و الخدمات التي تعتبر نقطة مهمة في محاور الشراكة التي تربط بين الطرفين، عن طريق مبادلات المنتجات، حركة رؤوس الأموال بين الطرفين، التعاون الإقتصاد ي و حتى العلمي و التكنولوجي أي ان إتفاق الشراكة تضمن كامل القطاعات الإقتصاد ية.

– لقد إستهدفت إتفاقية الشراكة عدة أهداف مسطرة خاصة بكل الطرف، وهي أهداف تسعى إلى غاية بالدرجة الأولى هي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع و المنتجات بشتى انواعها بين الطرفين في إطار الحوار السياسي، وانشاء منطقة التبادل الحر و التعاون بينهما.

–في ظل هذه الإتفاقية قدمت مجموعة من الأفضليات، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي الجزائري خصيصا للمنتجات الزراعية المستوردة.

–سعت الجزائر في من خلال إتفاق الشراكة المبني على فصول، و بروتوكولات محددة إلى الإستفادة بنسبة معتبرة، من التسهيلات الممنوحة في إطار المبادلات الخاصة بالسلع والمنتجات الزراعية التي طبقت أساسا في رزنامة التفكيك الجمركي 2012.

الفصل الثاني :

تحليل وتقييم السياسات الزراعية الإتحاد الأوروبي وتأثيرها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة القمح خلال الفترة (2010-2020).

تمهيد:

إعتمدت الجزائر بعد الإستقلال على جملة من السياسات الزراعية الطموحة، التي تتجسد في مجموع الإصلاحاتو البرامج المتكاملة للنهوض بالقطاع الزرعي، و تحقيق بما يسمى الأمن الغذائي، في بداية الألفية الجديدة قامت بانشاء المخطط الوطني للتنمية الزراعية 2002، وسعت لتوسيعه حتى أصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية و الريفية لتوسيع القطاع و ترقية المنتجات الزراعية، ثم إتبعت برنامج التجديد الفلاحي والريفي للوصول إلى الإقتصاد العالمي، أما بالنسبة للإتحاد الأوروبيفقد و ضع كذلك مجموعة من السياسات الزراعية، تهدف إلى التنظيم و تسيير مجمل عناصر القطاع الزراعي من انتاج، مبادلات و الإهتمام بالتنمية الريفية للزيادة في تنمية القطاع .

وفي إطار هذه السياسات الزراعية تعتبر منتجات الحبوب، و بالخصوص منتج القمح من العناصر الأساسية للغذاء في الجزائر، لذا يحظى بإهتمام كبير لتلبية حاجة المستهلك، حيث تعتبر الجزائر من أهم المستوردين للقمح من الإتحاد الأوروبي. من هذا المنطلق قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: واقع السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيخلال الفترة 2010-2020 .

-المبحث الثاني: واقع السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

-المبحث الثالث: أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

المبحث الأول: واقع السياسات الزراعية الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2010-2020)

تعتبر الزراعة عنصرا اساسيا الإقتصاد الإتحاد الأوروبي، حيث كانت حكومات الدول الاعضاء قد وافقت على تشارك الامسؤولية في هذا المجال من اجل الحرص على الانتاج المستدام، وتوفير الاغذية بانتظام و بأسعار في متناول المستهلك، كما تحرص معايير الاوروبية على وصول المستهلكين إلى منتجات عالية الجودة ، وتمكينهم من إتحاذ خيارات واعية باستخدام مخططات الوسم المعتمدة في كل دول الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: لمحة على السياسات الزراعية الإتحاد الأوروبي

تعود فكرة تأسيس سياسات زراعية عامة في أوربا الغربية إلى الخمسينيات من القرن الماضي، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لان الحرب ألحقت الضرر بالمجتمعات الأوربية لسنوات، وشلت القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ضمان إمدادات بالمؤونة الغذائية.

أولا : ماهية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي

1- تعريف السياسات الزراعية :

هي مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الاتحاد الأوربي ، تهدف إلى تحديد سياسات عامة، وموحدة حول الزراعة وتنظيم الانتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتحاد مع اهتمام بدأ يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية، لضمان ان الاتحاد الأوربي يمتلك قطاع زراعي حيوي وان المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري وبأسعار مناسبة.

2- فوائد السياسات الزراعية للإتحاد الأوربي:

لعبت السياسات الزراعية العامة دوراً جوهرياً في المجتمع الأوربي، منجزة دورها بالتزامن مع احتياجات المجتمع الأوروبي، انجزت هذه السياسات دورها في مجال الانتاج الغذائي من خلال المحافظة على الريف،

وصيانة الطبيعة وإيجاد إسهام رئيسي لنماء المناطق الريفية، وضمن الاتحاد الأوربي نتيجة لذلك ان لديه قطاعه الزراعي كان دائماً حيوي ومستدام وانه قطاع إقتصاد ي منافس[1] .

بدأت السياسات الزراعية العامة في السنوات الأخيرة تتطور، وتصبح أكثر تعقيداً لا تتطلع فقط إلى احتياجات المجتمع الأوربي، من انتاج الغذاء فقط بل تستجيب أيضاً لمخاوف الأوربيين تجاه سلامة وجودة الغذاء والبيئة، لذلك احتلت العوامل التالية حيزاً أكبر في هذه السياسات:

•تحسين نوعية الغذاء الأوربي.

•ضمان سلامة هذا الغذاء.

•ضمان حماية البيئة للأجيال القادمة.

•تزويد شروط رعاية صحية أفضل للحيوان.

•انجاز هذه الأهداف من خلال دعم دافعي الضرائب مثل المواطنين لتقليل نفقات الميزانية على الزراعة.

ان الشيء الأهم الذي تم انجازه من خلال السياسات الزراعية العامة هو سوق أوربية كبير للسلع الزراعية (المصدر الزراعي الاكبر في العالم) .

3-أهداف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي:

حدد البند 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 أهداف السياسات الزراعية العامة بالنقاط التالية:

•زيادة الانتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني، وضمان نمو منطقي للانتاج الزراعي والاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج وبشكل خاص العمالة.

•تأمين مستوى معيشة عادل للمجتمع الزراعي، عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.

•استقرار أسواق المنتجات الزراعية.

•ضمان توفر المخازين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.

•ضمان وصول هذه المخازين إلى المستهلكين بأسعار معقولة.

[1]كوكا وفيكتور د.مارتينز، هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية ،2004 .

4- كلفة السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي:

شكلت السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي، دائماً جزءاً هاماً من الميزانية العامة للاتحاد الأوربي وصلت نسبتها ،إلى % 80 من الميزانية العامة في الثمانينات، من القرن الماضي .بينما كانت النسبة 50 % في2003 ، تناقصت هذه النسبة على مدى سنوات ضمن إطار عملية الإصلاح المستمرة لهذه السياسات، لكنها لاتزال كبيرة حيث انها تمثل % 44 من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي 43(بليون دولار في 2005).

5- السياسات الزراعية العامة وتوسع الاتحاد الأوربي:

توسع الاتحاد الأوربي في 1 ماي 2004ليشمل قبرص – جمهورية التشيك – استونيا – هنغاريا – لاتفيا –ليتوانيا –مالطا _بولندا– سلوفاآيا – سلوفانيا، زاد هذا التوسع عدد المزارعين من 7 إلى 11 مليون كما زاد مساحة الأرض الزراعية30% وانتاج لمحاصيل بنسبة 10- 20% ، كنتيجة لهذا التوسع زادت الميزانية السياسات الزراعية العامة بنسة % 10 في 2006 ، بالمقارنة مع ميزانية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي(15دولة) في 2005، المزارعين في الدول الأعضاء الجديدة لديهم مدخل كامل ومباشر لمعايير سوق السياسات الزراعية العامة التي سوف تساعدهم على استقرار، وزيادة مداخيلهم بالإضافة إلى حزمة التنمية الريفية، والتي تم تبنيها بشكل خاص لمتطلبات هذه الدول الأعضاء[1].

بالنسبة للدفعات المفردة سوف تكون مرحلية في البداية بنسبة % 25 من الدفعات الخاصة بالاتحاد (15 دولة) و تزداد بنسبة 5% أوأكثر كل سنة لتصبح % 100 في عام 2013.

سوف يتطلب هذا الإجراء تخفيضاً في الدعم في الاتحاد الأوربي (15 دولة) بنسبة تبلغ حوالي 5% ليتم تمويل الدفعات المفردة للأعضاء الجدد، كما ان زيادة هذه الدفعات حتى % 55 في 2004 و60 % في 2005 و % 65 في 2006 ، من صناديق التنمية الريفية للدول الأعضاء ومن الميزانية الوطنية سيكون خياراً للأعضاء الجدد ، كما سيكون لهذه الدول الخيار في تطبيق نظام الدعم المباشر المبسط.

[1] كوكا وفيكتور د.مارتين ، هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية، 2004 .

كما تجدر الإشارة إلى ان ميزانية السياسات الزراعية للعمود الأول (لميزانية الخاصة بالسوق والدفعات المباشرة) مثبة اعتبارا من 2004_2006، ومن ثم سوف تكون زيادتها محددة ب1 % خلال الفترة 2007_2013 . [1]

كما تجدر الإشارة أيضا ان اضطراب السوق في الدول الأعضاء الجدد، خلال الانتقال من إقتصاد المخطط بشكل مركزي (الذي ينتج عنه انخفاض في الانتاجية مقارنة مع الإتحاد الأوروبي)، على إقتصاد معتمدا على السوق 15 دولة خلال تلك الفترة، لهذا السبب المزارعين في الدول المنضمة سوف يتلقون دفعات أقل لكل هكتار من الإتحاد الأوروبي (15دولة)، حيث ستكون الدفعات أقل المفردة الاعضاء الجدد مرتبطة بفترة انتاج 1995-1999 كفرة مرجعية، سوف تكون الدفعات المفردة متفاوتة إلى حد كبير، استنادا إلى حجم المزرعة حيث انها تتراوح بين 300 يورو للمزارع الصغيرة ، في بولندا و 40 ألف يورو للمزارع الكبيرة في هنغاريا وجمهورية التشيك.

وأخيراً فان هذه الإصلاحاتسوف تطبق في ماي 2004 ابالنسبة للأعضاء الجدد بدلاً من امتلاك الخيار لتطبيقها مابيم 2005 و 2007 كحال الاتحاد الأوربي (15 دولة) .[2]

ثانيا : أهم الإصلاحاتفي السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيخلال الفترة (2002-2020)

1-استراتيجية ليسبون سنة 2005 :

أعادت المفوضية الأوربية إطلاق استراتيجية ليسبون في 2 فبراير 2005 التي تهدف إلى تزويد الأوربيين بمستوى معيشة أفضل، بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً وتبحث في معالجة الاتحاد الأوربي الملحة لمعدل نمو أعلى، ولخلق فرص عمل ولمنافسة متزايدة في الأسواق العالمية.

حيث أصدر المجلس الزراعي في الاتحاد الأوربي في 31 ماي 2005 قانوناً، يهدف إلى تغيير جوهري بالطريقة التي ستمول بها السياسات الزراعية اعتباراً من 2007 ، حيث انشأ القانون صندوقين جديدين:

•صندوق ضمان الزراعة الأوربية.

[1] كوكا وفكتور ، مرجع سبق ذكره .

[2] _www.euractiv.com/Article?tcmur=tcm:29-109964-16&typ=LINks

•صندوق الزراعة الأوربية للتنمية الريفية.

سيتم تشغيل هذين الصندوقين بإشراف نظام توجيه وإدارة واحدة، والذي سيستفيد من الخبرة الجيدة للمفوضية المكتسبة في) ، مجال صندوق توجيه الزراعة الأوربية والضمان –قسم الضمان (حيث يشمل هذا النظام قوانين معززة للضوابط المالية، وبشكل خاص يقوي الالتزام بالسقوف الزراعية للتشريع الأوروبي.

أ _مقترح لتبسيط الدعم الزراعي وتسهيل الدعم المتعلق بالأزمات:

تقدمت المفوضية في 20 فبراير 2006 باقتراح يقضي بتضمين تعويض للطقس السيئ وأمراض النباتات والحيوانات، قانون الاستثناء الحالي للدعم الحكومي ضمن القطاع الزراعي، كما اقترحت المفوضية تبسيط القانون الحالي وتشجيع معالجة أفضل للمخاطر، سوف يسرع هذا الإجراء تطبيق الدعم الحكومي في مثل هذه الحالات لأزمات المزارعين. واعتبارا من 2010 سيتم استثناء الطقس السيئ في حال كان لدى المزارع تأميناً ضد مثل هذه المخاطر، ويطبق هذا المقترح اعتباراً من2007 .[1]

ب –إرشادات توجيهية للتنمية الريفية:

تغطي التنمية الريفية % 90 من الاتحاد الأوربي (25دولة) وتشكل مسكناً ل % 50 من السكان .وتلعب التنمية الريفية دوراً مهماً ومتزايداً في مساعدة المناطق الريفية لمواجهة تحديات القرن ال 21.

تبنى الاتحاد الأوربي في20 فبراير 2006 ستة إرشادات توجيهية للتنمية الريفية هي[2]:

•تحسين المنافسة في قطاع الزراعة والغابات.

•تحسين البيئة والريف.

•تحسين خاصية الحياة في المناطق الريفية وتشجيع تنوعها.

•بناء المقدرات المحلية للعمالة.

•البدء بإدخال الأولويات حيز التنفيذ.

---

[1]– فابريزيو دفيليبس، محاضرة بعنوان التغيرات في السياسات الزراعية للإتحاد الأوربي، المركز الوطني للسياسات الزراعية 2003 ، دمشق - سوريا

[2]– www.heritagecouncil.ie/publications/agriherit/1.htm1

•تحقيق التكامل بين عناصر المجتمع.

سوف يزود هذا منهج استراتيجي وسلسلة من الخيارات التي يمكن ان تستخدم من قبل الدول الأعضاء في المستقبل، في برامج التنمية الريفية الوطنية والتي سوف تكون محضرة على أساس الإرشادات السابقة والتي سوف تساعد على ما يلي:

- تعيين المناطق التي يحدث فيها الدعم الأوربي للتنمية الريفية، القيمة المضافة الأعلى على مستوى الإتحاد.
- الربط بين الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي .
- ضمان المواءمة مع سياسات الإتحاد الأوروبي وشكل خاص البيئة .
- ملازمة السياسات الزراعية الجديدة الموجهة للسوق.

ج- مقترح يقضي بدعم مالي أوربي لقطاع الدواجن والبيض:

صادق وزراء زراعة أوروبا في 25 افريل 2006على مقترح مقدم من قبل المفوضية، يسمح لميزانية الاتحاد الأوربي بالاشتراك في كلفة الإجراءات المتعلقة بدعم السوق في قطاع البيض والدواجن، تأتي هذه الإجراءات كنتيجة لأزمة انفلونزا الطيور، وتأثيرها السلبي على السوق حيث اقترحت المفوضية ان تشترك في تمويل % 50 من إجراءات دعم السوق ،فقط في حالات مثل حالة انفلونزا الطيور في مزرعة ما أو حالة يمنع المزارعين فيها من نقل دواجنهم بسبب القيود المفروضة على الترتيبات البيطرية.

د_ إصلاح قطاع السكر سنة 2009 :

بقي قطاع السكر في الاتحاد الأوربي بدون إصلاح حوالي 40 سنة مقارنةً بالإصلاحاتالأخرى للسياسات الزراعية العامة، حيث كان القطاع السابق ضعيفاً وكان سعر السكر الأوربي ثلاث أضعاف السعر العالمي، وكانت قواعد نظام تصديره مخالفة لقوانين منظمة التجارة العالمية.

تبنى وزراء الزراعة في أوربا في 20 فبراير إصلاح جوهري لقطاع السكر جوهر هذا الإصلاح، هو تخفيض سعر التدخل بنسبة % 36 ، وتعويض المزارعين بشكل كبير بالإضافة إلى تمويل أساسي، لإعادة الهيكلة بهدف تشجيع المزارعين غير المنافسين على ترك هذه الصناعة[1].

سيقوم الاتحاد الأوربي بفتح أسواقه بشكل كامل لواردات ال 49 دولة الأفقر في العالم اعتباراً من2009 ومن المتوقع ان ينتج الإتحاد الأوروبي حوالي 6-7 مليون طن، ليصبح بمستوى وسعر جيدين ليسمح بتغطية الاحتياجات المحلية من الانتاج الأوروبي، و من واردات الشريك الكاريبي والباسيفيكي والبلدان الأقل نمواً .كما ستنخفض الصادرات الأوربية، بشكل دراماتيكي لتسمح للاتحاد ان يحترم التزاماته تجاه منظمة التجارة العالمية، يشكل عام سيدعم الإصلاح المنافسة وتوجيه السوق للقطاع وسوف يعزز موقع الاتحاد الأوربي في الجولة الحالية، لمحادثات التجارة العالمية بالإضافة لذلك سوف يؤثر الإصلاح على منتجي السكر في البلدان النامية الذين استفادوا بشكل تقليدي من سعر السكر المتضخم.

هـ- مذكرة تفاهم للحوار حول الزراعة والتنمية الريفية مع روسيا سنة 2014 :

تأتي أهمية هذا الاتفاق من موقع روسيا في الصادرات الأوربية حيث ان روسيا تشكل ثاني أكبر سوق لصادرات أوروبا الزراعية، بالإضافة إلى ان روسيا أحد الموردين الرئيسيين للحبوب والبذور الزيتية للاتحاد، يلتزم كلا الجانبين من خلال المذكرة بشراكة طويلة المدى لتحسين التعاون في جميع المواضيع ذات العلاقة والتي تتضمن الانتاج، التجارة، نوعية السياسات الزراعية للمنتجات الزراعية وتطوير المجتمعات الريفية.

و- أهم إصلاحات السياسات الزراعية في الإتحاد الأوروبي حلال الفترة (2014-2020):

يعتبر الاتفاق المتوصل إليه سنة 2013 بشان إصلاح السياسة الزراعية ثمرة ثلاثة سنوات من التفكير والنقاش و المفاوضات المركزة، ويعد هذا الإصلاح تاريخيا لعدة جوانب، فلأول مرة تراجع هذه السياسة كلها مرة واحدة ويعمل فيها البرلمان الأوربي كمشرع مع المجلس ، حافظ هذا الإصلاح على الدعامتين لكنه زاد من ترابطهما وتمثلت هذه الأخيرة فيما يلي [2]:

[1] -www.heritagecouncil.ie/publications/agriherit/1.htm1

[2] محمد على محمد ،**لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي** ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ص 12

أ . المساعدات المباشرة

المساعدات المباشرة من أهم عناصر السياسة الزراعية، نظرا لانها تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية السياسة الزراعية ، حيث مثلت 72 بالمئة من نفقات عام 2012 ، ومن جهة أخرى لدورها الرئيسي في تدعيم دخل الفلاحين في الاتحاد.

كانت المساعدات تقدم للفلاحين تحت ظل مخططين مختلفين، الأول" نظام المساعدات الوحيد "يخص الدول EU 15 ، والثاني نظام مساعدات" المنطقة الوحيدة "الذي يخص الدول الأعضاء المنضمين حديثا، حيث يطبق النظام الأول بحسب قواعد النموذج التاريخي، أو النموذج الإقليمي أو تشكيلة منهما بما يعرف ب"النموذج الهجين" ، حيث في النموذج التاريخي يتلقى الفلاحون مساعدات ترتكز على الهكتارات المؤهلة لهذه المساعدات وتؤخذ الفترة 2000-2002 .[1]

كمرجع تحسب عليه قيمة هذه المساعدات، أما النموذج الإقليمي فيرتكز المساعدات على قيمة موحدة من المساعدات داخل الإقليم، و من أجل استلام هذه المدفوعات يجب على الفلاحين الالتزام بمتطلبات قانونية مثل المحافظة على الأراضي في ظل شروط بيئية وزراعية.

ان الهدف من قانون المساعدات المباشرة هو" إيجاد دعم أفضل لبعض الانشطة و المناطق و المستفيدين "مثل توحيد مستوى الدعم بين الدول الأعضاء، لذا اقترحت المفوضية الأوربية تحديد نظام المساعدات إلى نموذج المعدل ونظام مساعدات المنطقة المبسطة ،يستبدل نظام المساعدات الموحدة فيها بنظام واحد بمتوسط إقليمي أو وطني للهكتار. عرض مقترح هذا الإصلاح مجموعة من نظم مدفوعات كما يلي [2]

-**مساعدات قاعدية** : وهي مدفوعات موحدة للهكتار على المستوى الوطني أو الإقليمي.

-**مساعدات متعلقة بالبيئة** :وهي مدفوعات لكل هكتار لحماية بعض المزروعات ذات أهمية للمناخ و البيئة وهنا تستخدم ثلاثة معايير:

[1] – Overview of CAP Reform 2014-2020,Agricultural Policy Perspectives Brief N° 5* / December 2013,p.01:

[2] Gerdien Meijerink, Thom Achterbosch, CAP and EU Trade Policy Reform, LEI report,2013+/ ,p26:

* المحافظة على المراعي الدائمة .

* تنويع انتاج المحاصيل و المحافظة على 7 بالمئة من الأراضي الزراعية كمساحة بيئية.

* الدول الأعضاء ملزمة باستخدام 30 بالمئة من مغلوفها في هذا البرنامج.

ب- برنامج صغار المزارعين: هناك زيادة ب 25 بالمئة لصغار المزارعين المبتدئين (الأقل من 40 سنة) لخمس سنوات الأولى ، وهذا البرنامج سيمول بما يصل إلى 2 بالمئة من المغلوف الوطني.

الدعم المرتبط : أعادت المفوضية إدراج خيار الدعم المرتبط حتى تعين الآثار العكسية للمساعدات المباشرة، وكان قد الغي لمعظم المنتجات إلا ان المفوضية اعتزمت إعادة إدراج هذه المساعدات لصغار البقر و الماعز و الغنم، حيث تخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 5 حتى 10 بالمئة من مغلوفها الوطني لهذا الدعم.

ج- **مخطط المزارع الصغيرة** :وضعت المفوضية هذا المخطط كبديل للمخطط السابق حيث يمكن للمزارعين الصغار (مزارعهم اقل من 3 هكتار)، ان يستلموا مساعدات دفعة واحدة بدلا من المساعدات الأخرى، حيث يتم إعفائهم من معايير المحافظة على البيئة و الإجراءات المشددة، وتخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 10 بالمئة من مغلوفها الوطني لهذا المخطط.

د- معايير السوق: قدمت منظمة السوق المشتركة الموحدة الإطار القانوني لأدوات السوق الحالية و المخصصة للأسواق المحلية، والتجارة مع دول خارج الاتحاد و قواعد المنافسة.

كما اعتزم الاتحاد المحافظة على السوق الشرقي في إصلاح السياسة الزراعية بعد 2013 للمحافظة على تنافسية الزراعة الأوربية، و في نفس الوقت المحافظة على مصالح الفلاحين في حالة مواجهة المنافسة الشرسة، حيث يعتبر الاتحاد ان المحافظة على استقرار الأسواق ودخول الفلاحين أهم الأهداف لذا يقترح لتخفيف حدة هوامش الانتاج تحسين توزيع القيمة المضافة على السلسلة الغذائية، و يمكن تحقيق هذه

الأهداف من خلال تعزيز قوة تفاوض الفلاحين وتشجيع العلاقات التعاقدية الفعالة و تحقيق الشفافية في السلاسل الغذائية[1].

هـ. أسعار التدخل: تبقى هذه الآلية موجودة بالنسبة للحبوب و لحم البقر و العجل و الزبدة و الحليب المجفف الخالي من الدسم، لكن فقط كميات محددة منها أو في حالة انخفاض الكبير لاسعارها .

ثالثا : تعريف السياسة زراعية المشتركة في دول الإتحاد الأوروبي

هي مجموعه من القوانين والاليات والتشريعات المتبناة من قبل الدول الإتحاد الأوروبي، بهدف تحديد الإجراءات العامة والموحدة حول الزراعة والتنظيم الانتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتحاد، مع الاهتمام المتزايد بالتنمية الريفية، ولضمان قطاع زراعي حيوي الغذاء باسعار مناسبة ففي سنة 1960 قدمت المفوضية الاوروبية خطاها لادخال السياسات الزراعية المشتركة **cap** .

1- حرية التجارة الزراعية بين دول الاعضاء .

2- الافضليات للمنتجات السوق المحلي .

3- التمويل المشترك .

أ -أسباب اقتراح هذه السياسه هو:

1- كان من غير ممكن استبعاد الزراعة من سوق متكامل وواضح يحرق ان يميز بين المنتجات الزراعية والصناعية .

2- زراعة لعب دورا مهما في إقتصاد يات الدول الاعضاء .

3- تقلبات اسعار المواد الغذائية على المستوى الوطني، تؤثر بشدة على وقطاعات الاخرى تلك الاسعار مباشرة بالسياسات الزراعية .

4- تغيرات والتعديلات في القطاع الزراعي ضرورية بالقطاع الزراعي ونموه على مستوى الدولي .

ب- أهداف السياسة الزراعية المشتركة :

[1] – -Gerdien Meijerink, IDEM. ,p26:

حدد للإتحاد الأوروبيفي البند 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 ، أهداف السياسة الزراعية العامة بنقاط التالية :

1- زيادة الانتاجية الزراعية من خلال تطور التكنولوجيا والضمان نمو منطقي لانتاج الزراعة واستخدام الامثلة لعوامل انتاجية والعنصر البشري .

2- تامين مستوى معيشي للمجتمع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة .

3- تحقيق الاستقرار في اسواق المنتجات الزراعية .

4- توفير المخازن الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية

5- ضمان وصول الامدادات الغذائية للمستهلكين باسعار معقولة

حققت اهداف السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبيفي فتره قصيرة حيث تحقق الامن الغذائي في ظل الاستدامة البيئة وعملت على توسيع دور المزارعين في مجال التنمية الريفية اما هو ابحث في مجال الانتاج الغذاء والعمل على المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتنشيط المناطق الريفية وتوفير القدرة الناشئة ضد الاستدامة الزراعية وفي جميع المناطق الإتحاد الأوروبي من خلال العديد من الإصلاحاتهذه السياسة الزراعية المشتركة .

ج- فوائد السياسة الزراعية المشتركة:

يحدد CAP الشروط التي ستسمح للمزارعين بأداء وظائفهم في المجتمع بالطرق التالية:

1 -انتاج الغذاء:

*يوجد حوالي 10 ملايين مزرعة في الإتحاد الأوروبي ويعمل 22 مليون شخص بانتظام في هذا القطاع، انها توفر مجموعة متنوعة رائعة من المنتجات الوفيرة ، وبأسعار معقولة ، وآمنة وذات جودة عالية.[1]

[1] محمد علي ، مرجع سبق ذكره .ص 13 .

*يُعرف الإتحاد الأوروبي في جميع انحاء العالم بتقاليده في مجال الطعام والطهي، وهو أحد تقاليد العالم كبار المنتجين والمصدرين الصافين للمنتجات الغذائية الزراعية، نظرًا لموارده الزراعية الاستثنائية ، يمكن للإتحاد الأوروبيويجب عليه ان يلعب دورًا رئيسيًا في ضمان الأمن الغذائي للعالم بأسره.

2 -**تنمية المجتمع الريفي:**

لكي تعمل بكفاءة وتظل حديثة ومنتجة ، يحتاج المزارعون وقطاعات المنبع والمصب إلى سهولة الوصول إلى أحدث المعلومات حول القضايا الزراعية، وأساليب الزراعة وتطورات السوق.خلال الفترة من 2014 إلى 2020 ، تم توجيه موارد السياسة الزراعية المشتركة نحو توفير تقنيات عالية السرعة وخدمات الانترنت المحسنة والبنية التحتية إلى 18 مليون مواطن ريفي - أي ما يعادل 6.4٪ من سكان الريف في الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني :إمكانية القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي.

يضم هذا القطاع مساحة زراعية هامة، و يشكل حصة الاسد من نفقة ميزانية الإتحاد الأوروبي.

أولا: المساحات الزراعية في الإتحاد الأوروبي.

وقدرت المساحة الزراعية في الإتحاد الأوروبي 161.4 مليون هكتار في سنة 2016 ، حوالي 39.3٪ من مساحة أراضيها. ويشكل غطاء الغابات للإتحاد الأوروبيقيمة إلى 157.8 مليون هكتار في 2015 اي حوالي 38.4 بالمئة من مساحة أراضيها.[1] حيث يقع ثلث (32.7%) الحيازات الزراعية للإتحاد الأوروبي(يطلق عليها اسم المزارع) في رومانيا، أكثر بكثير من أي دولة عضو أخرى. كما تم تصنيف الغالبية العظمى من مزارع الإتحاد انها مزارع عائلية (96 بالمئة في عام 2016) والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 1: توزيع الأراضي الزراعية الإتحاد الأوروبي والمساحات الزراعية المستغلة حسب حجم المزرعة سنة 2016.

[1]- Agriculture ,forestry and fisheries,The EU in the world,Eurostat regional yearbook-2020 edition,page 136 .

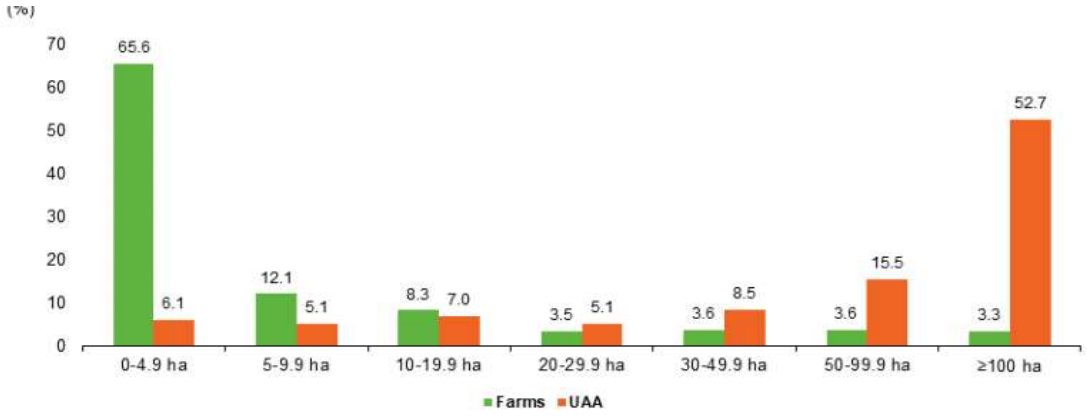

المساحات الزراعية المستغلة المزارع

من خلال الشكل رقم 1 يتضح لنا ان رومانيا بها أكبر عدد من المزارع ؛ تسعة من كل عشرة مزارع (91.8٪ أو 3.1 مليون مزرعة) كانت أصغر من 5 هكتارات ، كما توجد أيضا هذه المزارع في كل من ، مالطا (96.5٪ من الإجمالي) وقبرص (89.6٪) وبلغاريا (82.6٪) والمجر (81.4٪) واليونان (77.3٪) والبرتغال (71.5٪) وكرواتيا (69.5٪) ، وكذلك في مناطق معينة من مناطق أخرى مثل الأجزاء الجنوبية من بولندا والمناطق الساحلية لإسبانيا وإيطاليا. يعكس عدد المزارع الصغيرة في بعض الدول الأعضاء والمناطق مزيجًا من تخصص المحاصيل (مثل بساتين الزيتون الصغيرة ومزارع الكروم) ،

أما المزارع الكبيرة (التي تبلغ مساحتها 50 هكتارًا أو أكثر) أكثر شيوعًا في لوكسمبورغ (51.8٪ من المزارع) وفرنسا (41.3٪) والمملكة المتحدة (38.6٪) والدنمارك (35.3٪).

استخدمت مزارع الإتحاد الأوروبي 173 مليون هكتار من الأراضي للانتاج الزراعي في عام 2016.ما يقرب من ثلاثة أرباع (71.5٪) من المساحة الزراعية المستخدمة في الإتحاد الأوروبي كانت موجودة في سبع دول أعضاء فقط ؛استخدمت فرنسا 27.8 مليون هكتار للأغراض الزراعية في عام 2016 ، وإسبانيا 23.2 مليون هكتار ، والمملكة المتحدة وألمانيا 16.7 مليون هكتار ، وبولندا 14.4 مليون هكتار ، وإيطاليا 12.6 مليون هكتار ورومانيا 12.5 مليون هكتار.

ثانيا: العمالة في القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي

بلغ حجم العمالة في الطاع الزراعي في الإتحاد الأوروبي سنة 2020 نسبة 4٪ ، من السكان العاملين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عامًا) ، ومع ذلك فان حصة القطاع الزراعي في التوظيف [1]تختلف اختلافًا كبيرًا بين الدول الأعضاء.

حيث نجد ان السكان النشطين العاملين في هذا القطاع الزراعي هي الأعلى في رومانيا، حيث تبلغ 18.5٪ ، خاصة في زراعة القمح والذرة، كما انها الدولة الوحيدة في الإتحاد الأوروبي التي تتجاوز 10٪ من السكان العاملين في القطاع الزراعي، تأتي بعد ذلك اليونان (9.9٪) ، وبولندا (9.4٪) ولاتفيا (7.2٪). في المقابل، تبلغ نسبة العمالة في القطاع الزراعي 0.6٪ فقط في لوكسمبورغ و 0.8٪ في بلجيكا و 1٪ في مالطا و 1.1٪ في ألمانيا.

تُظهر هذه الأرقام فرقًا نسبيًا بين بلدان أوروبا الشرقية، التي هي أكثر ريفية، حيث يعيش جزء أكبر من السكان في الريف ، وتلك الموجودة في الغرب ، حيث يوجد عدد أكبر من سكان المناطق الحضرية ، حيث يشغل القطاع الثالث على وجه الخصوص حصة أكبر.

انخفض المتوسط العمالة في القطاع الزراعي للإتحاد الأوروبي ، من 4.7٪ في 2008 إلى 4٪ في عام 2020. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية ، تم تأكيد الانخفاض في 24 دولة عضو، وهكذا تراجعت حصة القوى العاملة العاملة في القطاع الزراعي بمقدار 0.4 نقطة في إسبانيا، و 0.6 نقطة في بولندا و 1.9 نقطة في ليتوانيا، التي شهدت أكبر انخفاض خلال الفترة.

ومع ذلك ارتفعت هذه الحصة بشكل طفيف في بعض البلدان ، مثل إيطاليا ، حيث ارتفعت بمقدار 0.2 نقطة ، ولاتفيا (+0.3 نقطة) ومالطا (+0.1 نقطة)، ويرجع هذا الانخفاض إلى النزوح الجماعي، للعمالة مدفوع بشكل خاص بالتغيرات الهيكلية الرئيسية في القطاع: تقليل عدد المزارع ، والرغبة في زيادة الغلات مما يؤدي إلى الإستثمار في الآلات والتقنيات الجديدة ، إلخ. بالإضافة إلى عامل شيخوخة الموظفين في القطاع الزراعي ، والذي لا يجذب عمومًا العمال الشباب، حيث نجد حوالي 34٪ من المزارعين في الإتحاد

[1] Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.page36.

الأوروبي يبلغون من العمر 65 عامًا أو أكثر في عام 2016. وكان ما يزيد قليلاً عن 11٪ دون سن الأربعين.[1]

المطلب الثالث : أهم المنتجات الزراعية الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2010-2020)

تهيمن منتجات الحبوب، الخضروات ، النبيذ ، الفواكه والسكر على الانتاج الزراعي في الإتحاد الأوروبي ومن أهم المنتجات المصدرة في الحبوب (القمح والشعير) ومنتجات الألبان، الدواجن، الماشية ، لحم الخنزير، الفواكه ، الخضروات، زيت الزيتون، النبيذ.[2]

أولا . الحبوب: انتعش محصول الحبوب في الإتحاد الأوروبي لعام 2019 حيث تم حصاد انتاج الحبوب (بما في ذلك الأرز)، عبر الإتحاد الأوروبي 27 299.3 مليون طن في عام 2019. والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (02) : انتاج الحبوب الرئيسية في الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2009-2019) .

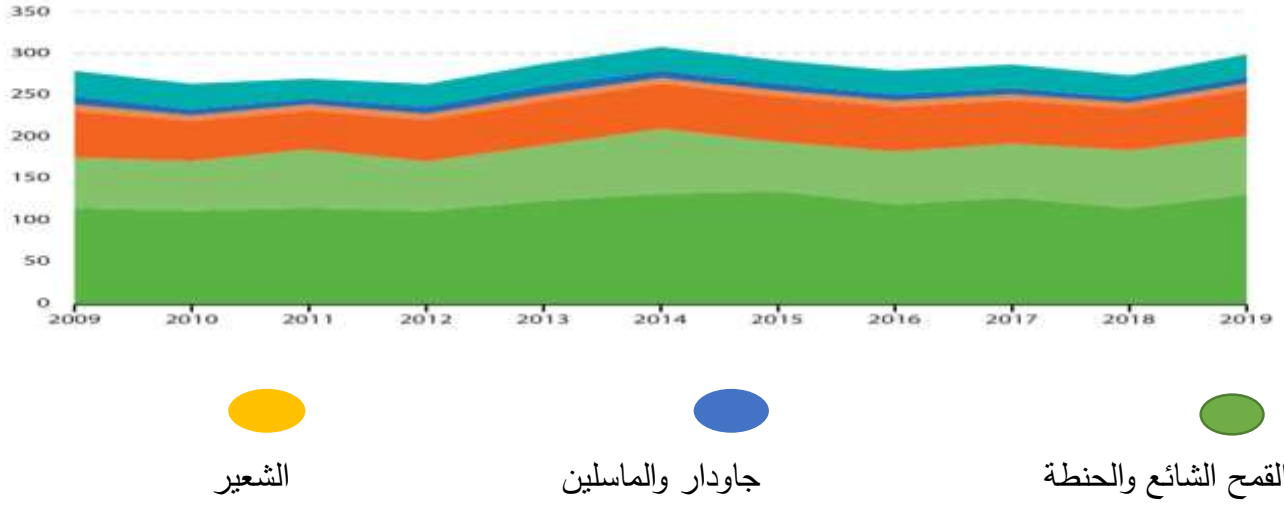

[1] https://www.touteleurope.eu/agriculture-et-peche/l-emploi-dans-le-secteur-agricole-en-europe/#:~:text=L'emploi%20agricole%2C%20qui%20varie,le%20secteur%20agricole%20en%202020.

[2] https://beef2live.com/story-agriculture-european-union-131-108887#:~:text=EU%20agricultural%20production%20is%20dominated,%2C%20olive%20oil%2C%20and%20wine

و حصدت فرنسا 71.2 مليون طن من الحبوب في عام 2019 ، أقل بقليل من ربع (23.8٪) من إجمالي انتاج دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين المحصود. ألمانيا حصد 44.3 مليون طن (14.8٪ من الإتحاد الأوروبي الإجمالي) ، رومانيا 30.4 مليون طن أخرى الحبوب (10.2٪ من إجمالي الإتحاد الأوروبي) وبولندا حصد 29.0 مليون طن (9.7٪ من إجمالي الإتحاد الأوروبي).[1]

كان خليط الذرة في الإتحاد الأوروبي 27 70.1 مليون طن في عام 2019 ، بزيادة 1.1 مليون طن عن في2018. حيث تعد رومانيا أول منتج لذرة بنسبة (6.6٪) ، وشكلت ربع انتاج الإتحاد الأوروبي المحصود. في عام 2019 ، انتاج الإتحاد الأوروبي من الشعير المحصود كان أعلى بنسبة 10.8٪ عن عام 2018 عند 55.6 مليون طن ، على الرغم من التغيير الطفيف (-0.1٪) في المساحة المزروعة. على النقيض من ذلك ، فان انتاج الشوفان المحصود في عام 2019 لم يتغير كثيرًا عن المستوى في عام 2018 (+0.4٪).[2]

ثانيا -البطاطا وبنجر السكر:

تعتبر البطاطا وبنجر السكر أهم المحاصيل في الإتحاد الأوروبي ، حيث يزرع على مساحة 1.5 مليون هكتار الإتحاد الأوروبي في عام 2019 ، والبطاطس المزروعة 1.6 مليون هكتار. المحاصيل الجذرية الأخرى مثل العلف البنجر ، اللفت العلفي ، اللفت ، الجزر العلفي و اللفت محاصيل متخصصة تزرع مجتمعة ما مجموعه 0.1 مليون هكتار فقط. والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (03) : انتاج بنجر السكر في الإتحاد الأوروبي ، خلال الفترة (2009-2019) .

[1] Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.page37.

[2] Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.page38.

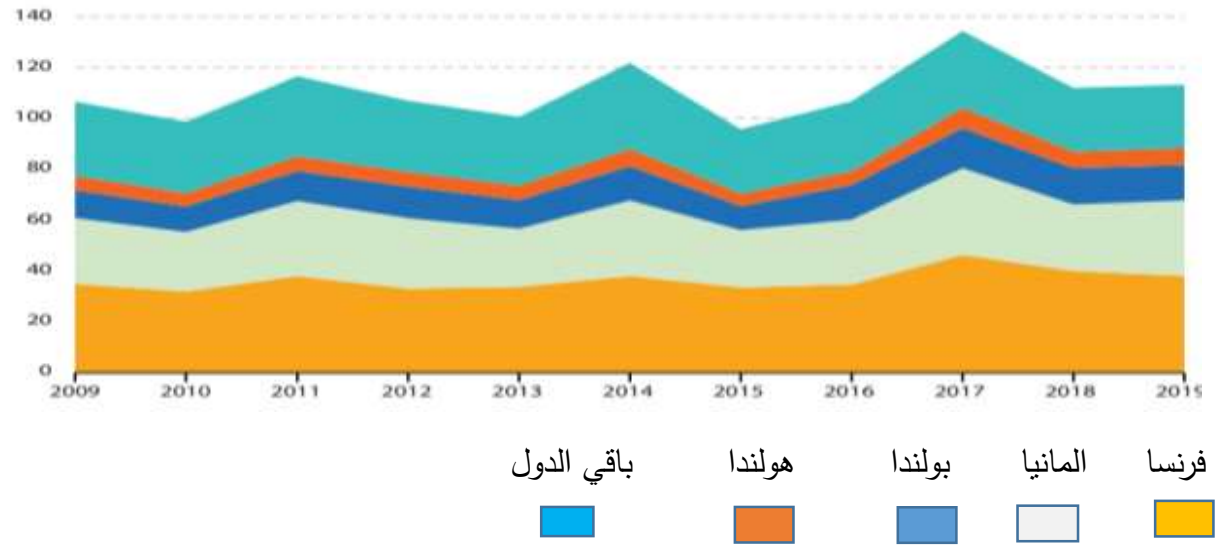

يعتبر الإتحاد الأوروبي المنتج الرائد في العالم للسكر البنجر ، وهو ما يمثل حوالي نصف العالم انتاج. ومع ذلك ، فان 20٪ فقط من سكان العالم يأتي انتاج السكر من بنجر السكر 80٪ أخرى من قصب السكر.[1] حيث تعتبر فرنسا وألمانيا أول المنتجين لبنجر السكر في الإتحاد الأوروبي ، انتجت فرنسا سنة 2019 مايقارب 40 مليون طن أما ألمانيا فانتجت مايقارب 20 مليون طن .

ثالثا -الفواكه:

أولى الإتحاد الأوروبي أهمية بالغة الانتاج الفاكهة والخضروات من خلال مخططها لإدارة السوق ، والتي له أهداف عامة:[2]

- قطاع أكثر تنافسية وتوجهًا نحو السوق.
- تقلبات أقل متعلقة بالأزمة في المنتجين الإيرادات.

[1] Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.page41.

[2] Ibid, page45.

• زيادة استهلاك الفاكهة والخضروات في الإتحاد الأوروبي.

ينتج الإتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من الفاكهة والتوت والمكسرات، ففي عام 2019 ، انتج الإتحاد الأوروبي-27 13.7 مليون أطنان من الفاكهة التفاحية (التفاح والكمثرى والسفرجل) ، 7.3 مليون طن من الفاكهة ذات النواة (خوخ ،النكتارين ، المشمش ، الكرز ، الخوخ ، الخوخ والمشملة) ، 2.5 مليون طن من المناطق شبه الاستوائية و الفواكه الاستوائية (مثل التين والكيوي والأفوكادو وموز) ، 0.6 مليون طن من التوت (باستثناء الفراولة) و 1.1 مليون طن من المكسرات. بالإضافة إلى ذلك ، انتج الإتحاد الأوروبي أيضًا 10.6 مليون طن من الحمضيات (مثل البرتقال ، ساتسوما ، كليمنتين ، اليوسفي ، ليمون ، ليمون حامض والجريب فروت) في 2019.

إسبانيا وإيطاليا هما المنتجان الرئيسيان للفاكهة في الإتحاد الأوروبي ، و ربع انتاج التفاح في الإتحاد الأوروبي في بولندا ؛ أكثر من الدول الأعضاء. على نقيض ذلك انتاج البرتقال والخوخ، أكثر تقييدًا بالظروف المناخية ؛ حوالي 93٪ من مجموع البرتقال والخوخ المنتج في الإتحاد الأوروبي كان في إسبانيا ، ايطاليا واليونان.[1] والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] Agricultire, forestry and fishery statistics-2020.page46.

الشكل رقم (04) : انتاج الفاكهة المختارة* في الإتحاد الأوروبي عام 2019

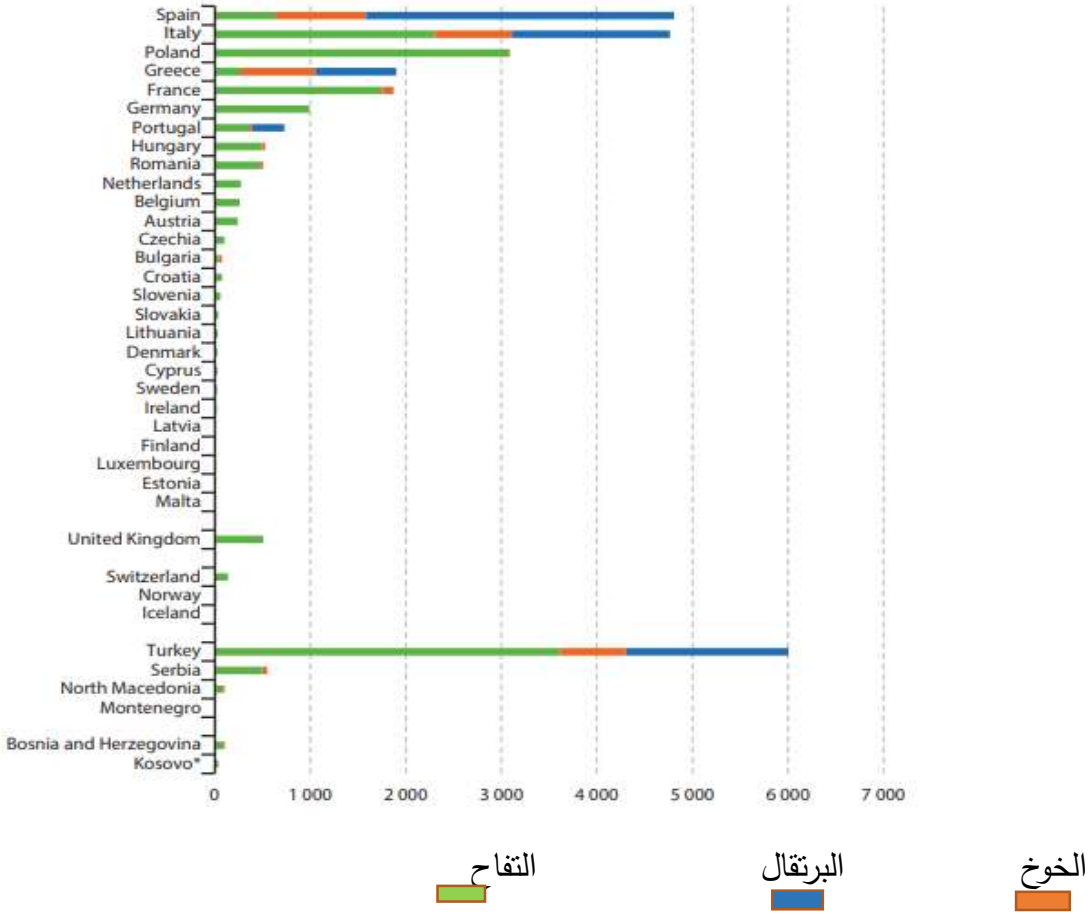

رابعا -خضروات:

تنتج إيطاليا وإسبانيا حوالي الثلثين من الطماطم في الإتحاد الأوروبي وبلغ انتاجهما معا حوالي 10000 ألف طن في عام 2019 ؛ كما ان إسبانيا و هولندا انتجت نصف اي مايقارب 13000 الف طن من البصل في الإتحاد الأوروبي، كما قدر انتاج الجزر في الإتحاد الأوروبي أعلى (+4.5٪) مما كان عليه في 2018 بشكل أساسي بسبب ارتفاع الانتاج في ألمانيا (+26.5٪) وهولندا (+14.3٪) وعلى الرغم من انخفاض مستوى الانتاج في بولندا (-6.6٪).[1] والشكل التالي يوضح ذلك .

[1] Agricultire,forestry and fishery statistics-2020.page47-48.

الشكل رقم (05) : انتاج خضروات مختارة عام 2019.

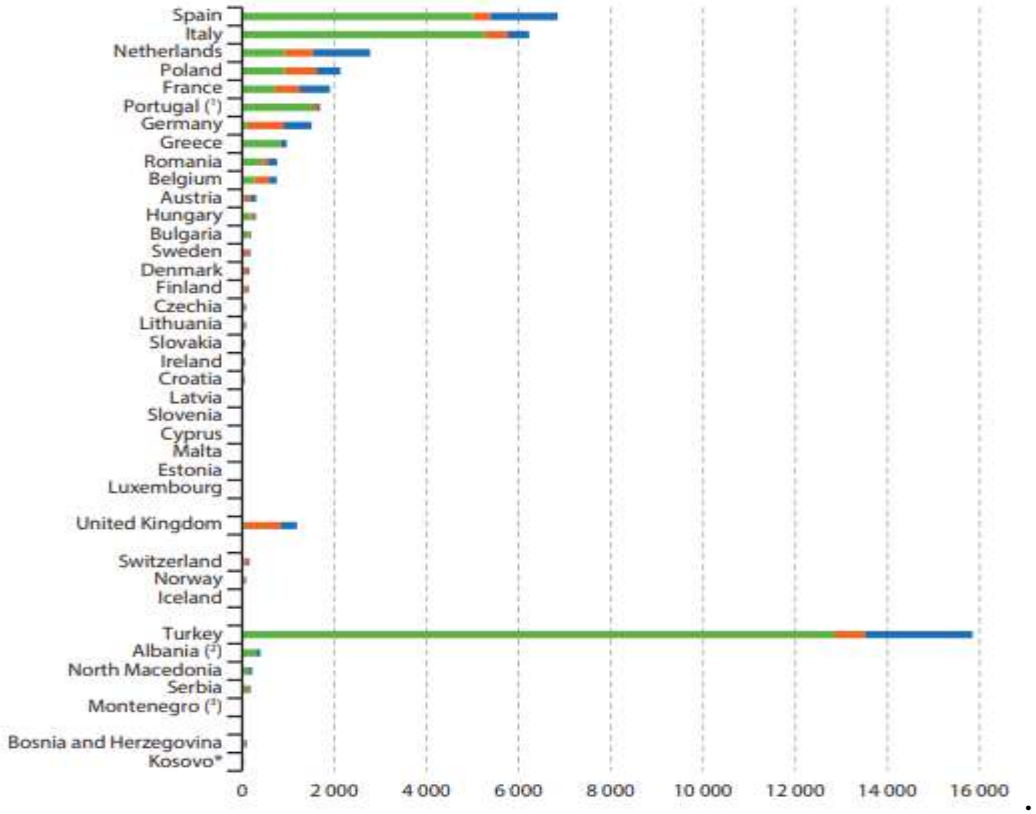

الخضر المختارة هي

البصل الجزر الطماطم

خامسا -الماشية واللحوم:

بلغ انتاج الاتحاد من الماشية سنة 2019 بأكثر من 143 مليون خنزير ، 77 مليون من الأبقار، 74 مليون رأس من الأغنام والماعز، كما انه يقرب من ثلاثة أرباع الأبقار يتم انتاجها في فرنسا بنسبة (23.5 ٪) ، ألمانيا (15.1٪) ، إسبانيا (8.6٪) ، أيرلندا (8.5٪) ، إيطاليا (8.3٪) وبولندا (8.1٪). وتم العثور على ما يقرب من ثلاثة أرباع خنازير الإتحاد الأوروبي في إسبانيا (21.8٪) ، ألمانيا (18.2٪) ، فرنسا (9.4٪) ، الدنمارك (8.9٪) ، هولندا (8.3٪) و بولندا (7.8٪). وينتج ثلاثة أرباع خرافان الإتحاد

الأوروبي في إسبانيا (24.8٪) رومانيا (16.6٪) ، اليونان (13.5٪) ، فرنسا (11.4٪) وإيطاليا (11.2٪). وينتج ثلثي ماعز الإتحاد الأوروبي في اليونان وإسبانيا و رومانيا.[1] والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (06) : الثروة الحيوانية المنتجة في الإتحاد الأوروبي سنة 2019

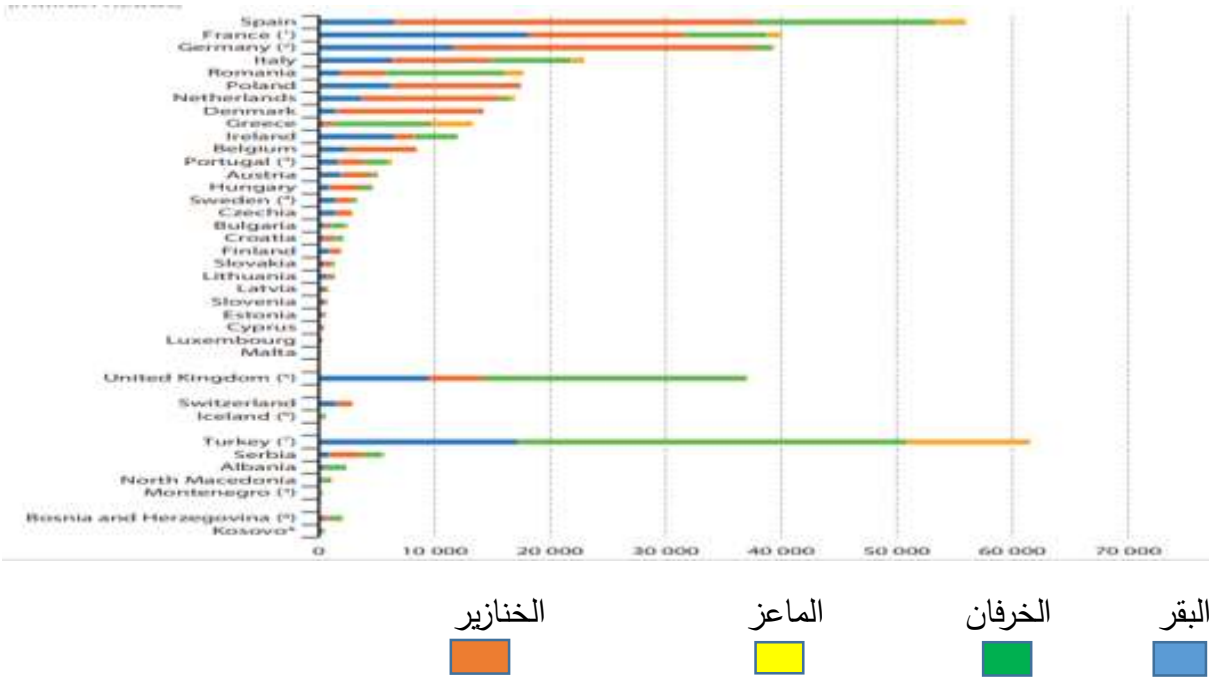

المبحث الثاني : واقع السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

يعد القطاع الزراعي الجزائري عصب التنمية الإقتصاد ية الوطنية، لذا اعطت اهمية للقطاع الزراعي إطار البرامج التنموية المتتالية، فالقطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر لما يملكه من موارد و مقومات، ترفع من مستوى التنمية الإقتصاد ية، و توفير المنتجات الغذائية الهامة .

المطلب الأول: لمحة عن السياسات الزراعية الجزائرية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات و التشريعات، التي يسنها البلد بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمى الى تشجيع زيادة الانتاج

[1] Agricultire,forestry and fishery statistics-2020.page50.

لتحقيق الأمن الغذائي، و لتحقيق أقصى درجات الإكتفاء الذاتي و زيادة العائد من الصادرات و تكثيف الجهود لتضيق الهوة بين الطلب على الغذاء و انتاجه.

أولا –لمحة تاريخية عن السياسات الزراعية في جزائر من 1962 إلى 2000.

أهم السياسات الزراعية في الجزائر من 1962-2000

1- سياسة التسيير الذاتي:

لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الإستقلال ، بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد ، وذلك من أجل تفادي الفوضى التي قدّ تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، هذا ممّا استوجب إصدار مرسوم رقم 2 -62 المؤرخ في 22/01/1962 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تمّ فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250,000 هكتار. [1]

ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 90 -63 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في انتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب)، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632,000 هكتار التي كانت قبل الإستقلال ملكا

[1]– غردي محمد، بن نير نصر الدين. تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات "العدد العاشر، جامعة البليدة 2016، 02 ص 195.

لحوالي 22,000 معمر. ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة ، كما تم انشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليست ملكيتها.[1]

2- سياسة الثورة الزراعية:

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلى إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الانتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: " الأرض لمن يخدمها، ولا يملكالحق في الأرض إلاّ من يفلحها ويستثمرها "، وبموجب هذا القانون تمّ تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000تعاونية[2] (CAPRA) موزعة على مليون هكتار، وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لملك الدولة أو البلديات إلى الفلاحين المحرومين لخدمتها. كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد (CAPS) و 730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي (CAEC) والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الانتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600,000 هكتار.[3]

3- مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1990 -1981):

ان مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للإقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هاته القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدّ ة مشاكل خاصة في مجال (التمو ين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع، .... إلخ)، إضافة

1-غردي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

2-طالب بدر الدين، صالحي سلمى. واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14 كلية العلوم الإقتصاد ية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015، ص217.

3- زهير عماري. تحليل إقتصاد ي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصاد ية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2014، ص75

إلى تراجع أسعار البترول خلال هته الفترة، وضعف نمو إقتصاد البلاد، ممّا أدى إلى السلطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم[1]، حيث تمّ إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17/03/1981 وكذلك إعادة هيكلة القطا ع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15/10/1981 والذي يهدف إلى انشاء وحدات انتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المزارعين ، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية DAS)بهدف الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع ، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وēيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.

4-السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الإصلاحاتالإقتصاد ية (1990- 1999):

بعد انتهاج الجزائر لسياسة إقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات، أهمها قانون رقم 25 -90 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 289 -92 المؤرخ في 06/01/1992 ، الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية ، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 25 -90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990.

لقد عاشت الجزائر خلال عشرية التسعينات أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الإقتصاد ية والاجتماعية، زيادة على الأزمة المالية التي تسببت فيها اĔيار أسعار البترول خلالĔ اية سنوات الثمانينات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، ولم تشهد أسعار البترول

[1]- غردي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

ارتفاعا خلال هته الفترة، بل انخفض سعر البرميل من 21دولار عام 1991 إلى 15 دولار عام 1994، كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقيات مع الهيئات الدولية في ما يخص القطاع الفلاحي[1].

تولت الجزائر منذ مطلع التسعينات اهتماما متزايد بإتباع سياسات فلاحية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الإقتصاد ي و التكيف الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاطات القطاع الزراعي، بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها، ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الإقتصاد ي من خلال الإصلاحاتالإقتصاد ية و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و تشجيع القطاع الخاص في مجال الإستثمار. و مهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب تنفيذها فان جميعها تهدف إلى رفع القدرات الانتاجية للزراعة الجزائرية. و تنحصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:[2]

-الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة و الثروات.

-ترقية المنتجات ذات النوعية الايجابية الحقيقية.

-وضع خطط تنموية شاملة و متكاملة بكل منطقة طبيعية.

- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين. - السعي لرفع الانتاجية الزراعية وتكثيف الانتاج من أجل مضاعفة الانتاج.

[1] وردة سعادة، المنظمة العالمية للتجارة و السياسات الزراعية في الجزائر الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي . ، العدد الثامن، السنة الثامنة .ص686. سنة 2017

[2] فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ،ص 104-106.

جاءت أصلاحات 1990 لإعادة بعث النشاط الزراعي و ذلك من خلال حماية الأراضي الفلاحية و ضمان الإستقلال الشامل لها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير و تمويل القطاع الفلاحي[1].

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية خلال فترة 2000

أ- أهداف المخطط الوطني لتنمية :

في شهر سبتمبر 2000 بدأ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، من أجل النهوض بالقطاع الزراعي من حيث الانتاج، و تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، بترقية التأطير التقني و المالي و النظامي لبناء فلاحة عصرية تمتاز بالكفاءة وبالإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و القدرات البشرية، وجاء خطاب رئيس الجمهورية[2] للولاة في 26 نوفمبر 2000 ، ليوضع التوجه الجديد للفلاحة الجزائرية و ليضع جملة من الأهداف في الأجل المتوسط و الطويل لهذا المخطط تمثلت في الاتي:

-الاندماج في الإقتصاد الوطني والدولي من خلال تحسين التنافس في مجال الزراعة والعمل على ترقية الإستثمارالفلاحي وتشجيعه.

-زيادة في الانتاج الزراعي والانتاجية من خلال تحسينها، بتحسين ظروف العيش للفلاح الجزائري.

-تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين التسويق وتكييف الانتاج.

-الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية و حمايتها من المشاكل التي تهددها .

ب- دوافع المخطط الوطني لتنمية :

تمثلت دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دوافع داخلية و دوافع خارجية تمثلت في الأتي:

+ **الدوافع الداخلية:** و تتمثل الدوافع الداخلية فيما يلي:

-عدم تناسق بين أهداف السياسة الفلاحية العامة و بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية.

[1]- وردة مرسي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي(القمح و الحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصاد ية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خضير-بسكرة، 2019-2020 ، ص 29.

[2]مرجع نفسه، ص686.

-الأجور المنخفضة التي لم تشاع الفلاحين على الاستقرار في الريف.

-نقص اهتمام الفلاحين بأشكال الانتاج غير المربحة و الإستثمار فيها.

-إسقاط الاهتمام بتنمية الصناعات الغذائية.

-ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام.

-انتاج الحبوب تجاوز العقلانية، فلم يراع في انتاجها خصائص هذه الزراعة، فبات انتاجها موجود في كل مكان.

+ **الدوافع الخارجية:** التوجه نحو إقتصاد السوق دفع بالدولة الجزائرية إلى إحداث تغييرات على مستوى كل القطاعات، لا سيما القطاع الزراعي من أجل تحديثه و تطويره و النهوض به، لفتح المنافسة أمام المنتجات الزراعية الجزائرية و النفاذ الى الاسواق الدولية، و الدخول في تكتلات اقليمية و دولية يساعد على ذلك، فدخول الجزائر في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ضمن اتحادات مختلفة أو ضمن الشراكة الأوروبية، او ضمن مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كفيل بتطوير الزراعة ككل.[1]

بما ان الهدف الأساسي لهذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، و ذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالانتاج الوطني، و تنمية قدرات الانتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية و أيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة.و في سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات، و هي: الجدوى الإقتصاد ية، الاستدامة الإيكولوجية و القبول الاجتماعي.[2]

بعد ذلك توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا و يصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)، وجاء لتنفيذ هذا المخطط مجموعة من الصناديق و الهيئات الائتمانية تتمثل في:

*الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (PNRDA).

*صندوق الاستسلاح عن طريق الامتياز.

[1] وردة سعادة، مرجع سابق،ص687.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص110-111.

*القرض الفلاحي و التأمينات الإقتصاد ية.

*الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

رابعا: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2008-2014)

لقد بدأ في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي و الريفي من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عام 2008، بعد مصادقة مجلس الوزراء المنعقد في 23 جويلية 2008، على مجموعة من الإجراءات لصالح الفلاحين بصفة خاصة و الزراعة بصفة عامة، حيث ترتكز سياسة التجديد الزراعي و الفلاحي على قانون الزراعة التوجيهي قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في أوت 2008، من أجل تحقيق توازن وطني بين الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإقتصاد ي و الاجتماعي لتحقيق التنمية الإقتصاد ية.

تتشكل هذه السياسة الجديدة على ثلاث محاور وهي كالتالي :

1-التجديد الفلاحي: يهدف الى تعزيز قدرات الانتاج بما يضمن الزيادة في انتاج المحاصيل الزراعية، و الاستراتيجية منها ذات الاستهلاك الواسع.

ان برنامج التجديد الفلاحي جاء لعصرنة و مكننة القطاع الزراعي، و تطبيق سياسة الإقتصاد في مياه السقي، بالاعتماد على الوسائل الحديثة الخاصة بالري مثل الري بالتنقيط، و تطبيق قانون 03/10 الصادر في 15 أوت 2010م، الذي يحدد كيفيات تطبيق عقد الامتياز، بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمولا به في القانون 19/87 إلى حق الامتياز لمدة 48 سنة قابلة للتجديد.

2-التجديد الريفي: يهدف هذا المحور الى حماية الموارد الطبيعية و الرعوية و الموارد النباتية و المائية، إضافة الى ترقية الوسط الريفي على كل المستويات و النشاطات الإقتصاد ية و الإجتماعية و ربطه مع الأقاليم الأخرى، بتهيئة الإقليم و ضمان تنمية متوازنة سليمة لكل الأقاليم، مستخدما في ذلك أدوات ناجعة تحقق ذلك (استخدام نظام معلوماتي لدعم التجديد الريفي- تفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية...).[1]

[1] وردة سعادة، مرجع سبق ذكره، ص688.

3-**برامج الدعم الفلاحي الجديد:** سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيق أهداف عصرنة الزراعة، بتوفير كافة الموارد المالية الخاصة بدعم و تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية للفلاحين، ووسعت نطاق التمويل ليشمل القرض البنكي و التعاضديات الفلاحية، و الدعم المالي من قبل الدولة لكل فلاح يجسد مشروع زراعي ناجح.[1]

مخطط عمل الفلاحة 2015-2019

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية وهي كالتالي[2]:

*الركيزة الأولى وهي الزراعة، والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما *الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للانتاج الغابي، وكذا تشجيع السياحة البيئية.

الركيزة الثالثة وهي متابعة ودعم برامج الإستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة إلى زيادة متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05 بالمئة قيمة الانتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ بيئة التشجير بـ 13بالمئة ، تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1500,000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، – رفع الانتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني :إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

بما ان القطاع الزراعي يعتبر أهم قطاع استراتيجي للتنمية الإقتصاد ية للبلاد يخضع لإهتمام كبير، لما يملكه من امكانيات، و مميزات طبيعية و بشرية تؤهله لرفع عجلة النمو و توفير الانتاج الغذائي المتنوع لتكيف مع طلب المستهلك و تتمثل هذه المقومات في:

[1] مرجع نفسه، ص689.

[2] – مجلة دفاتر العلوم ، المجلد 10 العدد 02(2018) ص119 .

أولا: الأراضي الزراعية في الجزائر

قدرت مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2019 ب 85825.79 مليون هكتار، وبحصة من اجمالي مساحة الجزائر نسبتها 17.4%، وهي بذلك أقل بكثير من المعدل العالمي و العربي لحصة الأراضي الفلاحية،[1] والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم(1) : تطور استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر في فترة 2016-2019.

المساحة:ألف هكتار

التعيين	2016	2017	2018	2019
المساحة الصالحة للزراعة	43395.21	43769.89	85700.17	85825.79
اجمالي الاراضي المستغلة	8448.48	8534.60	5522.41	5724.78
الأراضي الصالحة غير المستغلة	34946.74	35235.29	80177.76	80101.01
نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الكلية	%3.5	%3.6	%2.3	%2.4
الغابات	1963.60	1971.20	1930.00	4090.99
المراعي	32910.65	32798.67	32788.83	32755.97
مجموع الأراضي الزراعية	78269.46	78539.76	120419	122672.75
نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية	%32.86	%32.97	%50.55	%51.50

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد رقم38 - 40) لسنوات (2018-2020).

من خلال الجدول (رقم 01) نلاحظ ان مجموع مساحة الأراضي الزراعية و التي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة، و مجموع الغابات و المراعي في معضمها،عرفت تطور طفيفا خلال الفترة 2016 الى 2019 ، حيث انتقلت مساحتها من 78269.46 ألف هكتار إلى 122672.75 ألف هكتار بنسبة قدرت ب 18.64% خلال الفترة المبينة في الجدول. أما نسبة المساحة الزراعية الى المساحة الكلية شهدت كذلك تزايد معتبر حتى وصلت أعلى نسبة لها 51.50% سنة 2019، كذلك بالنسبة للمساحات الزراعية المستغلة

[1] غفصي توفيق، واقع و مقومات الأمن الغذائي في الجزائر و تحديات تحقيقه دراسة في الفترة(2002-2016)، مجلة العلوم الإقتصاد ية ،المجلد 12 العدد02 ، سنة 2019 ، ص3.

شهدت انخفاض بداية من عام 2018 فقدرت 5522.41 ألف هكتار وبالنسبة للمساحات الصالحة غير المستغلة، شهدت ارتفاع ملحوظ خلال سنة 2018 ب80177.76 ألف هكتار.

من خلال هذه المعطيات نستطيع القول بان المساحة الزراعية في الجزائر تغلب عنها مساحات الغابات و المراعي خصوصا.

ثانيا : الموارد المائية

1.الموارد المطرية:حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و 100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية و مناطق شمال الصحراء، اما الجنوب الجزائري و الذي يمثل حوالي 85% من المساحة الاجمالية، فهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة و الجافة مما يجعل متوسط تساقط الامطار يقل عن 100 ملم/السنة.[1]

2.الموارد السطحية: تمثل مصادر المياه السطحية في السدود و الانهار و الاحواض، و تقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/سنة 2016، حيث انها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب و من الشرق الى الغرب، حيث تحتوي الاحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3 و أحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الاحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة استعابية تقدر ب7.5 مليار متر مكعب.

ثالثا: اليد العاملة

تعتبر اليد العاملة من أساسيات القطاع الزراعي حيث تعتبر الركيز اأساسية التي يقوم عليها القطاع الزراعي، وهذا مايمثله الشكل الموالي.

[1] سمير بوعافية .رضا زهواني ، القطاع الزراعي كبديل للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات –دراسة تحليلية للقطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2006-2015) ، جتمعة الشهيذ لخضر ،الوادي ، الجزائر ،العدد 4 2017 .ص 293 .

الشكل رقم(07): تطور عدد ونسبة العمال في النشاط الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من 2005-2018

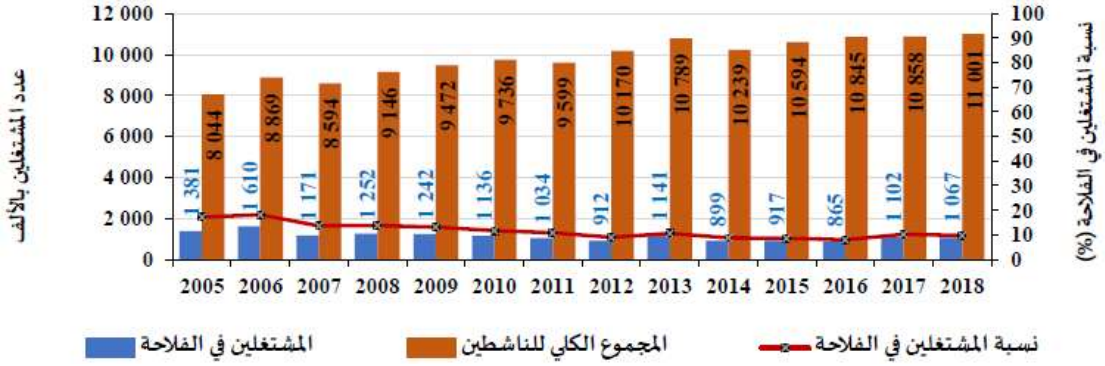

من خلال الشكل رقم (03) يتضح لنا ان العلاقة تبادلية و مشتركة لعنصر اليد العاملة، و نتيجة لتواضع الإمكانيات الجزائر من المكننة الزراعية كما تم التطرق لها سابقا، فحسب الشكل أعلاه نجد بان القطاع الفلاحي يوظف نسبة معتبرة من إجمالي العاملين الناشطين في الجزائر بلغ متوسطها خلال الفترة 2005-2018 معدل 11.6%، لكن الملاحظ بانه رغم قدرة و حاجة هذا القطاع إلى استقطاب المزيد من اليد العاملة إلا انة يشهد تراجعا مستمرا لمشغليه، فبعد ان كان عددهم في حدود1,381مليون عامل سنة 2005 مشكلا 17.2% من مجموع الناشطين، انخفض إلى 1,067مليون سنة 2018 الذي يمثل نسبة 9.7%، أي تراجع بمقدار 22.7%، و يفسر ذلك بعزوف الأجيال الجديدة من الريفيين و الأسر الزراعية عن العمل في الزراعة بحثا عن فرص أفضل في القطاعات الإقتصاد ية الأخرى. وقد قدرت وزارة الفلاحة و الصيد البحري عجز القطاع من اليد العاملة بقرابة مليون منصب[1].

رابعا: الموارد الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية بما فيها الانتاج الحيواني كاللحوم و الألبان و البيض وغيرها من موارد من أحد أهم فروع مقومات القطاع الزراعي في الجزائر، حيث قامت بتدعيم هذا الانتاج و العمل على تمويله من خلال السياسات الزراعية المعتمدة و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02) : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

[1].غفصي توفيق، مرجع سابق ، ص 9.

الوحدة: الأبقارو الأغنام: ألف رأس الكمية: ألف طن.

البيان	2016	2017	2018	2019
الأبقار	20801.31	1895.13	1816.00	1780.59
الأغنام	28135.99	28393.60	28723.99	29428.93
جملة اللحوم (البيضاء و الحمراء)	1053.17	1073.70	1069.00	809.25
الألبان	3586.53	3521.21	3280.00	3189.24
البيض	401.51	394.23	314.04	341.56

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، (المجلد رقم38- 40) لسنوات (2018- 2020).

يظهر من خلال الجدول رقم (04) ان مختلف الموارد و المنتجات الحيوانية خلال هذه الفترة شهدت ارتفاع، و نمو واضح لدى كلا منها فبالنسبة لعدد الأبقار قدرت أكبر قيمة له 20801.31 ألف رأس عام 2016 ، و الأغنام سجلت أكبر قيمة لها عام 2019 ب 29428.93 ألف رأس فهي قيم معتبرة، أما بالنسبة لباقي المنتجات، كاللحوم بلغت قيمتها 1073.70 ألف طن عام 2017 و الألبان 3586.53 ألف طن عام 2016 و البيض 394.23 ألف طن عام 2017 كأكبر معدل لكميات انتاج الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الآونة الأخيرة.

خامسا: الدعم المالي و التقني

ان تقدم مختلف القطاعات الإقتصاد ية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فان الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الإحتياجات كما ان للقطاع الخاص(مستثمرين و فلاحين)، دور في زيادة رؤوس الأموال . لقد حظي القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بانشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال و وسائل الدعم، والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية سواء النباتية

أوالحيوانية، وتوزيع الأراضي للإستصلاح عن طريق الإمتياز، وزيادة حجم الإستثمارات العمومية في تنمية وتطوير البنية التحتية، والخدمات المساندة للقطاع، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء وتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى توفير مناخ الإستثمار، من خلال توفير الظروف السياسية والإقتصاد ية والتنظيمية، وسن العديد منالقوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للإستثمارات المحلية، وجذب الإستثمارات الأجنبية، ولتعطي أكثر إمتيازات وضمانات لهؤلاءالمستثمرين، سواء المحلين أو الأجانب . كما رافق هذه القوانين والتشريعات، انشاء إطار مؤسساتي يعمل على تأطير هذه الإستثمارات و تشجيعها، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، والمجلس الوطني للإستثمار CNI و الشباك الوحيد اللامركزي GU، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الإستثمار MDPPI و التوقيع على العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية وضمان الإستثمار والحق في التحكيم الدولي . قدرت ميزانية القطاع الفلاحي لسنة 2016 ب 50 مليار دينار، مخصصة لمرافقة الإستثمارات الفلاحية وتشجيعها، وكذا تدعيمات الخاصة في مجالات كالحليب والحبوب واستصلاح الأراضي .[1]

المطلب الثالث : أهم المنتجات الزراعية في الجزائر خلال (2010-2020).

تعتبر المحاصيل الحبوب من أهم المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي توليها الجزائر أهمية خاصة، بإعتبارها مصدر الغذاء الرئيسي في الجزائر . [2]

[1] نعيمة زلاطو، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري،للوصول إلى التنمية الإقتصاد ية، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة ، المجلد 2، العدد3، 2019، ص 39-42.

[2] – مقالة بعنوان ،الثورة الزراعية متجددة ستحول الجزائر إلى يابان الوطن العربي ،نشر بواسطة القسم الوطني .في السلام اليومي .يوم 24-07-2012

1- انتاج الحبوب في الجزائر:

يعتبر منتج الحبوب بصفة خاصة القمح والشعير، أكبر محصول زراعي في الجزائر بنسبة قدرت ب 63 بالمئة تقريبا من المحاصيل الزراعية في الجزائر، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (03) : انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

الوحدة : الف طن المساحة :الف هكتار الانتاجية : كلغ {هكتار

	القمح			الشعير			الذرة		
السنة	المساحة	الانتاجة	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	1945.78	1764	3432.23	1030.48	1545	1591.72	0.69	2536	1.75
2013	1727.24	1910	3299.05	897.72	1669	1498.64	0.37	3351	1.24
2014	1651.31	1475	2436.20	791.84	1186	939.40	0.99	2596	2.57
2015	1814.72	1464	2656.73	802.34	1284	1030.56	0.71	3930	2079
2016	2062.18	1183.26	2440.10	1236.20	744.14	919.91	0.82	4509.42	3.69
2017	2118.39	1150.17	2436.50	1303.13	744.13	969.70	0.66	4003.04	2.63
2018	1948.41	2043.32	3981.22	1080.25	1811.92	1957.327	1.241	4441.98	5.5125
2019	1974.99	1962.99	3876.88	1133.01	1454.31	1547.75	1.533	4153.95	6.368

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: احصائيات الكتاب السنوي الاحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد36 -38-39-40 للسنوات (2019/2018/2016)

من خلال الجدول يتضح لنا ان:

أ-**بالنسبة للمساحة** : تعرف المساحة المخصصة لانتاج الحبوب تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2012-2019، لكن كان هناك تطور ملحوظ في المساحة المخصصة لجملة الحبوب سنة 2016 قدرت ب:3379.57ألف هكتار(حسب احصائيات الكتاب السنوي للاحصائيات العربية،سنة 2018)، وهي تعتبر أكبر قيمة في الفترة المدروسة، وذلك راجع الى الأمطار الهاطلة في تلك السنة.حيث كانت المساحة المخصصة للقمح تشهد تذبذبا أيضا خلال هذه الفترة وقدرت أكبر مساحة مزروعة ب:2118.39 ألف هكتار عام 2017 و أصغر مساحة مزوعة لمحصول القمح قدرت ب:1651.31 ألف هكتار في عام 2014.

أما بالنسبة للمساحة المخصصة لمحصول الشعير فوصلت الى حوالي1303.13 ألف هكتار عام 2017، فهي أكبر قيمة شهدها محصول الشعير خلال فترة 2012-2019، اما اقل قيمة لمساحة الشعير فكانت 791.84ألف هكتار عام 2014.

فيما يخص المساحة المخصصة لمنتج الذرة كانت قيم ضئيلة جدا مقارنة مع منتجي القمح و الشعير، حيث انها وصلت أكبر مساحة مزروعة لها قيمة:1.533 ألف هكتار كأقصى حد، لها من المساحة المخصصة، ومن خلال هذا التحليل نستطيع ان نقول ان منتج القمح هو المنتج الذي يحتل أكبر مساحة من المساحة المخصصة للحبوب.

ب- بالنسبة للانتاجية: شهدت الانتاجية لكل من المنتجات المبينة في الجدول تذبذبا ملحوظ خلال السنوات المختلفة، حيث وصلت لانتاجية القمح قيم كبيرة بعدما عرفت تطورا خاصة خلال عامي 2018-2019و كانت أكبر قيمة: 2043.32كلغ/هكتار عام2018، أما اقل قيمة فقدرت 1464كلغ/هكتار عام 2015.

أما بالنسبة لانتاجية محصول الشعير فبلغت اكبر قيمة لها عام 2018 ب:1811.92 كلغ/هكتار على عكس ذلك، فقد قدرت اصغرقيمة لانتاجية الشعير الى744.13 كلغ/هكتار سنة 2017 بعدها شهدت ارتفاع كبيرخلال السنة التي تلتها، في الأخير و ما يمثل انتاجية الذرة كانت قيمتها كبيرة خلال سنة 2016 بمعدل قدره: 4509.42 كلغ/هكتار.

ج-بالنسبة للانتاج: قدرأكبر انتاج للقمح خلال هذه الفترة 3981.22 ألف طن عام 2018 ، عائد الى تحسن الظروف المناخية خلال هذة السنة بعدها شهد الانتاج انخفاض ضئيل عام 2019 فقدر الانتاج ب:3876.88 ألف طن. فيما يخص انتاج الشعير الجزائري فقد بلغ اكبر قيمة عام 2018 ب:1957.327 ألف طن بعدما كانت اصغر قيمة له 919.91ألف طن عام 2016. اما انتاج الذرة فقد شهد تزايد ملحوظ خلال الفترة المدروسة و خاصة من 2013 حتى 2019 من قيمة1.24 ألف هكتار سنة 2013 الى 6.368 ألف هكتار سنة 2019 ، و هي تعتير اكبر قيمة توصل اليها انتاج الذرة في الجزائر خلال هذة الفترة، وهذا كله راجع الى مستوى هطول الأمطار في البلد بصفة كبيرة بعتبارها احد أهم مقومات الزراعة .

في الأخير و من خلال تحليل هذا الجدول الخاص بالحبوب المتمثلة في القمح، الشعير و الذرة نستطيع القول بان منتج القمح يحتل الصدارة بالنسبة لجملة الحبوب في الجزائر خاصة من خلال الانتاج فالقمح عادة يحظى بإهتمام كبير، في محاصيل الجزائر لأهميته كذلك كانت فترة 2018 ذات انتاج وفير راجع لمتوسط الامطار على مستوى الوطن التي قدرت ب:508.8 مليمتر .

ثانيا -انتاج الخضر في الجزائر :

إرتفعت الحصة السوقية لانتاج الخضروات في الجزائر مع بداية الألفية ، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (04): انتاج الخضر في الجزائرخلال لفترة (2012-2019)

الوحدة : الف طن المساحة :الف هكتار الانتاجية : كلغ {هكتار

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على: احصائيات الكتاب السنوي الاحصائيات الزراعية

	البطاطس			الطماطم			البصل		
السنة	المساحة	الانتاجة	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	138.67	30428	4219.48	21.54	36999	796.96	46.27	25573	1183.27
2013	162.71	30287	4928.03	22.49	43356	975.0.7	48.66	27628	1344.38
2014	156.18	29924	4679.52	22.65	47046	1065.60	47.98	27947	1340.88
2015	153.31	29610	4539.58	24.07	48349	1163.77	47.92	29972	1436.28
2016	156.31	30450.58	4759.68	22.56	56773.76	1280.57	403.25	22021.54	8880.20
2017	148.72	30973.16	4606.40	23.98	53646.66	1286.29	369.51	24038.75	8882.46
2018	149.67	31091.58	4653.32	22.323	58672.49	1309.746	428.44	22090.33	9464.27
2019	157.86	31801.10	5020.25	25	46301.33	1157.35	50.31	32074.44	1613.73

العربية،الخرطوم، المجلد36 -38 -39-40 لسنوات (2016-2018-2019-2020)

من خلال الجدول رقم(06) يتضح لنا ان البطاطس والطماطم والبصل أهم منتجات سائدة في المحاصيل الزراعية للجزائر، من خلال قيمة و كمية انتاجها.

أ-بالنسبة للمساحة: تعتبر كلا من البصل و البطاطس أكثر المحاصيل المزروعة في الجزائر من حيث المساحة، فقدرت أكبر قيمة لمساحة منتج البصل 428.44 ألف هكتار عام 2018 بعدما كانت تتراوح مابين 46.27 ألف هكتار في 2012 و 47.92 ألف هكتار سنة 2015، بعد هذه السنة شهدت محاصيل البصل، ارتفاع كبير جدا مما كانت عليه سابقا بعدها انخفضت عام 2019 فكانت 50.31 ألف هكتار.

أما بالنسبة لمساحة البطاطس تراوحت ما بين 138.67 ألف هكتار عام 2012 أصغر قيمة من خلال الفترة المدروسة، في الجدول أعلاه الى انها ظلت في تذبذب حتى شهدت زيادة عام 2019 قيمة المساحة الخاصة بالبطاطس قدرت ب: 157.86 ألف هكتار مما يساعدها على تحقيق انتاج اكبر للجزائر، كذلك قدرت أكبر مساحة لزراعة منتج الطماطم عام 2019 بقيمة 25 ألف هكتار بعدما كانت تتراوح ما بين قيمتين 21و 22 ألف هكتار تقريبا خلال السنوات السابقة .

من خلال هذا التحليل نستطيع القول بان مساحة محاصيل منتج الطماطم تعد أقل بكثير من المساحات الخاصة بالبصل و البطاطس.

ب-بالنسبة للانتاجية: عرفت انتاجية محاصيل الخضر في الفترة المدروسة 2012- 2019 تذبذبا ملحوظا، ولكن شهدت عموما تطورا كبيرا في قيمتها بالنسبة لكل منتج منهما، أولا و فيما يخص منتج البطاطس فانتاجيته كانت في تزايد على مدى هذه الفترة حيث قدرت عام 2012 ب: 30428 كلغ/هكتار استمرت في الزيادة حتى وصلت الى أعلى قيمة لها عام 2019 ب: 31801.10 كلغ/هكتار، و هذه القيمة عائدة لمستوى هطول الامطاركثيف خلال هذه السنة، و بالتالي ما ادى الى تحصيل انتاجية معتبرة من البطاطس في الجزائر.

بالنسبة لانتاجية المنتج الثاني(الطماطم) فهي ايضا شهدت زيادة خاصة خلال السنوات الاخيرة 2016-2017-2018، حتى وصلت 58672.49 كلغ/هكتار عام 2018 كأكبر قيمة لها و لكن عام 2019 شهدت انخفاض طفيف، لها مما قدرت ب:46301.33 كلغ/هكتار و رغم ذلك فحسب القيم الاحصائية للطماطم فهي ذات انتاجية معتبرة جدا لصالح البلد.

وفي الأخير منتج البصل فهو كذلك عرف تذبذبا خلال الفترة المدروسة، ورغم ذلك استطاع هذا المنتج تحصيل قيمة كبيرة في الانتاجية في الفترة الاخيرة خاصة عام 2019 بقيمة 32074.44 كلغ/هكتار .

ج-بالنسبة للانتاج: اما فيما يخص الانتاج لكلامن المنتجات كان متذبذب مع زيادة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة خاصة. كانت اقل كمية لانتاج البطاطس عام 2012 ب: 4219.48 ألف طن بعدها شهد تزايد

بقيم متقاربة خلال فترة 2013-2018 ، حتى حقق أكبر قيمة له بكمية معتبرة من الانتاج عام 2019 ب: 5020.25 ألف طن.

بالنسبة للطماطم تقريبا كانت بنفس الوتيرة، ولكن بقيم اقل من كمية انتاج البطاطس حيث انها عرفت تزايد تدريجي من 2012 حتى 2018 التي وصلت فيه كمية الانتاج اعلى قيمة لها ب: 1309.746 ألف طن و بعدها شهدت انخفاض ضئيل عام 2019 ب:1157.35 ألف هكتار.

اما بالنسبة لانتاج البصل خلال فترة ما بين 2012-2015 كان بتزايد تدريجي و لكن بقيم صغيرة حتى وصل 1436.28 عام 2015 بعد هذه الفترة عرف انتاج البصل قفزة كبيرة في كمية الانتاج قدرت ب:8882.20 عام 2016 حتى وصلت اعلى قيمة لها9464.27 ألف طن عام 2018 ، و بعدها انخفضت الى كمية 1613.73 عام 2019.

من خلال التحليل و الاحصئيات الموجودة في الجدول يمكن القول بان الجزائر تمتلك كميات معتبرة من محاصيل الخضر المتنوعة، كذلك لوحظ عام 2018 كان الانتاج في كل من المحاصيل الثلاث تزايد كبير في الكمية، و هذا راجع الى تحسن المناخ خلال تلك الفترة و مستوى كميات الامطار المعتبرة في تلك السنة خاصة، حيث قدرمستوى متوسط الأمطار في الجزائر 508.8 مليمتلر عام 2018 مما ساعد على الرفع من المردود.

ثالثا -انتاج الفواكه في الجزائر :

عرف انتاج الفواكه في الجزائر إرتفاعا حيث وصل انتاج التمور إلى 1136.03 ألف طن وبلغ انتاج البرتقال 1199.54 ، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (05) : انتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

وحدة : الف طن المساحة :الف هكتار الاشجار : الف شجرة

	التمور			البرتقال			العنب		
السنة	المساحة المستثمرة	الاشجار المثمرة	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	164.7	13791.91	789.36	40.90	-	802.52	68.67	-	543.17
2013	164.7	14652.38	848.20	41.38	-	890.67	68.56	-	570.84
2014	164.7	15090.93	934.38	42.95	-	955.21	66.42	-	518.03
2015	-	15508.59	990.38	43.33	-	1005.08	61.11ال	-	586.07
2016	167.28	15733.62	1029.60	41.95	-	892.76	65.85	-	571.35
2017	167.66	15638.61	1058.56	43.85	-	1013.95	64.48	-	566.58
2018	168.86	16137388	10947	45.51	-	1134.194	62.656		441.324
2019	169.79	16508.91	1136.03	46.07	-	1199.54	41.382		503.7936

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على: احصائيات الكتاب السنوي الاحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد36 -38-39-40 للسنوات (2020/2019/2018/2016)

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنان الفواكه هي المنتجات سائدة في المحاصيل الزراعية للجزائر من خلال قيمة و كمية انتاجها.

أ-بالنسبة للمساحة: تعتبر كلا من التمر والبرتقال أكثر المحاصيل المزروعة في الجزائر، من حيث المساحة فقدرت أكبر قيمة لمساحة منتج االتمر 169.79 ألف هكتار عام 2019، بعدما كانت تتراوح مابين 164.70ألف هكتار في 2012 و 167.28ألف هكتار سنة 2016 ،بعد هذه السنة شهدت محاصيل التمر ارتفاع كبير جدا إلى غاية عام 2019 فكانت 169.73 ألف هكتار. أما بالنسبة لمساحة االبرتقال تراوحت ما بين 40.90 ألف هكتار عام 2012 أصغر قيمة من خلال الفترة المدروسة في الجدول أعلاه، الى انها ظلت في تذبذب حتى شهدت زيادة عام 2019 وصلت إلى 46.07 ألف هكتار مما يساعدها على تحقيق انتاج اكبر للجزائر. كذلك قدرت أكبر مساحة لزراعة منتج العنب عام 2012 بقيمة68.67 ألف هكتار، وانخفضت كثيرا حتى وصلت 41.382 الف هكتار سنة ألف هكتارسنة 2019 .

من خلال هذا التحليل نستطيع القول بان مساحة محاصيل منتج البرتقال تعد أقل بكثير من المساحات الخاصة بالتمور والعنب .

ب-بالنسبة للانتاجية (اشجار مثمرة): عرفت انتاجية محاصيل الفواكه في الفترة المدروسة 2012-2019 تذبذبا ملحوظا، ولكن شهدت عموما تطورا كبيرا في قيمتها بالنسبة لكل منتج منهما عدا منتج العنب الذي كان في تراجع ، أولا و فيما يخص منتج التمور فالاشجار المثمرة كانت في تزايد على مدى هذه الفترة حيث قدرت عام 2012 ب: 13791.91 الف شجرة /هكتار استمرت في الزيادة حتى وصلت الى اعلى قيمة لها عام 2019 ب: 16508.91 الف شجرة /هكتار.

ج-بالنسبة للانتاج: اما فيما يخص الانتاج لكلامن المنتجات كان متذبذب مع زيادة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة لمنتج التمور فكانت في زيادة مستمرة إلى غاية سنة 2019 .

كانت اقل كمية لانتاج البرتقال عام 2012 ب: 802.52 ألف طن بعدها شهد تزايد بقيم متقاربة خلال فترة 2013-2015، تم انخفض الانتاج حتى اصبح 892.76 لكنه قفزة قفزة نوعية في الزيادة حتى حقق أكبر قيمة له بكمية معتبرة من الانتاج عام 2018 ب: 1134.194ألف طن.

بالنسبة للعنب تقريبا كانت القيم في تذبذب مستمر، ولكن في 2018 انخفض الى 441.324 ألف طن و بعدها شهدت ارتفاع طفيف عام 2019 ب:503.7936ألف طن .

اما بالنسبة لانتاج الالتمور خلال فترة ما بين 2012-2019 كان في تزايد تدريجي ومستمر ،و لكن بقيم صغيرة حتى وصل 990.38عام 2015 بعد هذه الفترة عرف انتاج التمور، قفزة كبيرة في كمية الانتاج قدرت ب:1029.60عام 2016 حتى وصلت اعلى قيمة لها1136.03 ألف طن عام عام 2019. و من خلال التحليل والاحصئيات الموجودة في الجدول يمكن القول بان الجزائر تمتلك كميات معتبرة من محاصيل الفواكه المتنوعة .

رابعا -انتاج البقوليات الجافة في الجزائر:

عرف انتاج بقوليات الجافة في الجزائر زيادة كبيرة خاصة في انتاج العدس والحمص والفول الجاف،

والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (06): انتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة (2012-2019) .

الوحدة : الف طن المساحة :الف هكتار الانتاجية : كلغ {هكتار

	العدس			الحمص			الفول الجاف		
السنة	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
2012	6.24	920	5.74	30.56	906	27.68	36.84	1100	40.51
2013	5.54	1141	6.32	29.32	1193	34.98	37.67	1125	42.38
2014	6.46	827	5.34	33.29	1055	35.12	37.5	1104	41.39
2015	6.33	782	4.95	25.50	976	24.90	39.98	1121	44.81
2016	8.76	1149.40	10.07	22.96	939.5	21.57	35.81	1062.44	38.05
2017	19.03	1005.57	19.14	28.55	1027.42	29.34	40.36	1160.90	46.86
2018	25.956	1142.78	29.662	32.065	1193.61	38.237	40.22	1364.38	54.878
2019	29.52	898.63	26.52	36.21	1114.98	40.37	41.45	1333.43	55.27

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: احصائيات الكتاب السنوي الاحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد رقم 36-38- 39 -40 لسنوات (2020/2019/2018/2016) .

من خلال الجدول الخاص بالمساحة، الانتاج و الانتاجية بالنسبة للبقوليات الجافة (العدس .الحمص . الفول الجاف) يتضح لنا ان منتجات كل من العدس والفول الجاف والحمص هي المنتجات الأكثر انتاجا في الجزائر، وهذا من خلال قيمة و كمية انتاجها.

أ-بالنسبة للمساحة: تعتبر كلا العدس والحمص اكثر المحاصيل استهلاكا في الجزائر حيث قدرة أكبر قيمة لمساحة مزروعة لمنتج العدس 29.52 ألف هكتار عام 2019، بعدما كانت تتراوح مابين 6.24ألف هكتار في 2012 و 8.76ألف هكتار سنة 2016 ، بعد هذه السنة شهدت محاصيل العدس ارتفاع كبير جدا إلى غاية عام 2018-2019 فكانت 29.52/25.956 ألف هكتار. أما بالنسبة لمساحة الحمص تراوحت ما بين 22.96ألف هكتار عام 2016 ، أصغر قيمة من خلال الفترة المدروسة في الجدول أعلاه الى انها ظلت في تذبذب حتى شهدت زيادة عام 2019 وصلت إلى 36.21ألف هكتار، مما يساعدها على تحقيق انتاج اكبر للجزائر. كذلك قدرت أكبر مساحة لزراعة منتج الفول عام 2019 بقيمة41.45 ألف هكتار وكانت اصغر قيمة في 2016 ، حيث قدرت ب35.81 الف هكتار .

من خلال هذا التحليل نستطيع القول بان مساحة محاصيل منتج الفول الجاف أكثر زراعة في الجزائر من العدس والحمص.

ب-بالنسبة للانتاجية: عرفت انتاجية محاصيل االبقول الجافة في الفترة المدروسة2012- 2019 تذبذبا ملحوظا، ولكن شهدت عموما تطورا كبيرا في قيمتها بالنسبة لكل منتج منهما، أولا و فيما يخص منتج العدس سجل انتاجية قدرت ب 920 الف كلغ سنة 2012 ارتفعت في 2013، ثم انخفضت في 2015/2014 حتى وصلت 782 الف كلغ ثم تعافت انتاجية العدس خلال الفترة 2016-2018، حيث وصلت 1142.78 في 2018 وعادت الى الانخفاض في 2019 حيث وصل الى 898.63الف كلغ .

اما بالنسبة لمنتج الحمس فلقد سجل ادنى قيمة الانتاجية في 2012 حيث قدرت ب906 الف كلغ مقارنة بقيمة 1193.61 في 2018 ، وكانت الفترة بين 2012-2018 في تذبذب مستمر .كذلك منتج الفول الجاف كان في فترة تذبذب .

ج-بالنسبة للانتاج: اما فيما يخص الانتاج لكلامن المنتجات كان متذبذب مع زيادة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة .

كانت اقل كمية لانتاج العدس عام 2015 حيث قدر 4.95 ألف طن بعدها شهد تزايد بقيم متزايدة نوعا ما خلال فترة 2016- 2018 ، حيث كانت اكير قيمة 29.662 سنة 2018 تم انخفض الانتاج حتى اصبح 26.52 ألف طن عام 2019 .

بالنسبة للحمص تقريبا كانت القيم في تذبذب مستمر ولكن في 2016 انخفض الى 21.57 ألف طن و بعدها شهدت ارتفاع بنسب متزايدة نوعا، ما حتى وصل عام 2019 ب:40.37 ألف طن .

اما بالنسبة لانتاج الفول خلال فترة ما بين 2012-2019 كان في تذبذب تدريجي ومستمر و لكن بقيم صغيرة حتى وصل عام 2016 قيمة 38.05 الف طن، بعد هذه الفترة عرف انتاج الفول الجاف قفزة في كمية الانتاج قدرت ب: 55.27 عام 2019 وكانت هي اعلى قيمة تسجل خلال الفترة المدروسة .

المبحث الثالث:تحليل أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

تعد السياسات الزراعية الإتحاد الأوروبي أكبر تحدي يواجه القطاع الزراعي الجزائري، لما تعود عليه من أثر سلبي خاصة في انتاج منتوج القمح، وهذا راجع إلى التبعية وإرغام الجزائر بشراء القمح من الإتحاد الأوروبي .

المطلب الأول: امكانيات الجزائر في انتاج القمح

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للحبوب خاصة منها القمح، و هي أحد أكبر البلدان المستوردة له من الخارج، حيث ان القمح الجزائري يعتبر من أجود المنتجات عالميا،فالقمح بنوعيه سواءا الصلب أو اللين يعتبر الأهم ضمن محاصيل الحبوب .

أولا : استحدامات القمح[1]

أ – **القمح كغذاء للانسان:** القمح اكثر الاغذية أهمية لانه يدخل في عمل معظم الوجبات بصورة، او بأخرى اذ يؤكل القمح بدرجه رئيسية في لخبز، والبسكويت والكعك والفطائر الحلوة وغيرها من الاطعمة الاخرى زادته هذه الاهمية احتوائه على نسبة مهمة من البروتين، حيث نجد ان القمح الذي يحتوي على نسبة بروتين اقل من 10 % يوجه الى صناعة الكعك والفطائر والبسكويت، واذا كانت نسبته تتراوح بين 9% و 12% ، فانه يوجه لصناعة شاباتي والنودلز، أما اذا احتوى القمح على نسبة اكثر من 12% يوجه لصناعة المعكرونه والخبز[2].

ب.**القمح كعلف للحيوانات:** تستخدم بعض اجنة القمح التي تنتج بعد طحن الدقيق الابيض، في اعلاف الدواجن والماشيه والطيور والاسماك ، كما تقدم حبوب القمح علفا لحيوانات المزارع عندما تكون التغذية به إقتصاد ية، أو قد يتضمن قمح غير صالح للطحن.

ج.الاستخدام الصناعي للقمح: للحبوب اهمية متنامية في الصناعة والقمح منها على وجه الخصوص عدة استخدامات نذكرها فيما يلي:

[1]– موقع الوفاق ،أخبار الجزائر ، تم نشره في 2021/05/4 .

[2] – Heiser Charles B: **Seed to civilisation. The story of food**, Harvard University Press, Harvard Mass. 1990.

•انتاج الوقود الحيوي {الايثانول} بديل البنزين، حيث تم استخدام كميات كبيرمن المحصول القمح مؤخرا في انتاج الايثانول الحيوي، وذلك ارتفاع اسعار الوقود، على البيئة ايضا وكلها تنطوي على مخاطر جمع على الامن الغذائي العالمي[1].

•استخراج النشاء الذي تصنع منه المواد اللاصقة التي تستخدم في لصق طبقات الخشب الرقائقي.

•استعمل الذي ينتج من القمح في تصنيع المطاط الصناعي وورق الزينة منتجات اخرى.

د- **القمح كعلاج** : إذا يعتبر القمح علاجا مهما في الطب البديل، القمح تستخدم علاجا للاشخاص الذين يعانون من نقص الفيتامينات واهمها الفيتامين B12، كما تعتبر دواء مضاده للاكسدة، اما زيت القمح يحتوي على الفيتامين E الذي يساعد على تخثر الدم وتنظيم وتنشيط الدورة الدموية[2].

ثانيا: تطور انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

بلغت الكمية المنتجة من القمح في الجزائر سنة 2019 مايقارب 3876.66 الف طن مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ الانتاج 2411.68 ، هذا ما يدل على ان انتاج القمح في تزايد مستر، الجدول التالي يوضح ذلك الجدول رقم(07): تطور مساحة و انتاج القمح في الجزائر (2010-2020)

الوحدة : ألف هكتار الانتاج: ألف طن

السنوات	المساحة	الانتاج
متوسط الفترة2007-2011	1647.12	2411.68
2012	1945.78	3432.23
2013	1727.24	3299.05
2014	1651.31	2436.20
2015	1814.72	2656.73
2016	2062.18	2440.10
2017	2118.39	2436.50
2018	1948.41	3981.22
2019	1974.99	3876.88

[1]- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،2011

[2]- سميحة ناصر خليف ،انواع القمح .نقلا عن :

https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD بتاريخ: 29 /10/2017.

المصدر:من اعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، 36، 37، 38، 39، 40، الخرطوم 2015-2020.

من خلال الجدول رقم (07) يتضح ان المساحة الزراعية الخاصة بالقمح و كمية انتاجه شهدت تذبذبا خلال الفترة المدروسة (2007-2020)، حيث سجلت الفترة 2007-2011 مساحة قدرها 1647.12 ألف هكتار بكمية انتاج قدرها 2411.68 ألف طن، كما قدرت المساحة عام 2012 ب:1945.78 ألف هكتار مما أدى الى ارتفاع انتاج القمح الى 3411.68 ألف طن، أما بالنسبة لسنة 2013/ 2015/2014 ، كانت المساحة في تذبذب بقيم متقاربة كذلك بالنسبة لكمية الانتاج. بعدها سجلت المساحة ارتفاع عام 2016 قدرت ب: 2062.18 ألف هكتار و كمية انتاج 2440.10 ألف طن، و عام 2017 ارتفعت المساحة كذلك فسجلت 2118.39 ألف هكتار و انتاج 2436.50 ألأف طن من القمح، شهدت المساحة الزراعية للقمح بعد عام 2017 تراجع حيث قدرت ب:1948.41 و 1974.99 ألف هكتار عامي 2018-2019 ، على التوالي أما بالنسبة للانتاج فشهد ارتفاع معتبر و ملحوظ عامي 2018 و 2019 بقيم 3981.22 و 3876.88 ألف طن على التوالي، و ذلك راجع الى كمية الأمطار المتساقطة واعتماد على المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية، خلال هذه الفترة مما ساعد على وفرة و مردودية انتاج القمح .

سجل انتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020-2021 تراجعا بسبب العوامل المناخية المتمثلة في شح الأمطار.[1]

في عام 2020 ، بلغ انتاج الجزائر من القمح 3900 ألف طن، على الرغم من تذبذب انتاج الجزائر من القمح بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا انه اتجه إلى الزيادة خلال الفترة 1971-2020 منتهيًا عند 3900 ألف طن في عام 2020.[2]

ثالثا: خصائص زراعة القمح في الجزائر

[1]- مجلة العربي الجديد الجزائر ترفع سعر شراء القمح المحلي لسيطرة على فاتورة واردات . 22-01- 2022 .

[2] https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Agriculture/Crops-Production-Quantity-tonnes/Wheat-production

ان أهم ما يميز انتاج الحبوب بصفة عامة و انتاج القمح بصفة خاصة، هو انخفاض المردودية كما ان الانتاج يعرف تذبذبا من سنة لأخرى نظرا لاعتماد زراعته على التغيرات المناخية، و بالتالي فان انتاج ضعيف ولا يغطي من الاحتياجات المحلية إلى نسبة ثلث رغم اعتبار زراعة القمح في الجزائر من الزراعات الإستراتيجية و تتميز زراعة القمح الصلب في الجزائر بالخصائص التالية:

-تتميز انتاجية القمح بالضعف رغم تكثيف زراعته، ورغم استقرار مساحته لمدة طويلة، مما يجعل انتاجه دون المستوى المرغوب فيه، بحيث ظل متذبذبا لعقود من الزمن، نظرا لما عرفه قطاع الزلراعة من تحولات و إصلاحات عديدة في مدة زمنية قصيرة.

-بقاء المساحة المخصصة للقمح متأرجحة بين غياب برامج، وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عموما قادرة على امتداد 20 سنة، ببلوغها في المتوسط 3200000 هكتار أي ما يعادل 43% من المساحة الإجمالية المزروعة في الجزائر، بإضافة أراضي البور تصبح هذه المساحة تمثل أكثر من 70% من المساحة الصالحة للزراعة، أكثر من 66% منها تابعة للقطاع الخاص.

-اعتماد زراعة الحبوب الشتوية منها القمح بصورة أساسية على كمية الأمطار المتساقطة و التي تختلف كميتها من سنة لأخرى، مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة قمحا في بعض السنوات و نقصها في بعض السنوات الأخرى، وتسقط الأمطار في الجزائر خلال فصلي الخريف و الشتاء، و على الجزء الشمالي الصغير مقارنة بالجزء الجنوبي الكبير، و الذي كله صحراء و لا يسقط به المطر إلا نادرا و بالتالي فان عملية زرع القمح لا تتم باستغلال المياه الجوفية، كما نضيف بان هطول الأمطار في الجزائر غير منتظم و تختلف كمية المتساقطة من سنة لأخرى و أحيانا من حقبة لأخرى، و بالتالي فان انتاج القمح في الجزائر يتعرض إلى الانخفاض، نتيجة الجفاف الذي يصيب منطقة شمال إفريقيا في جراء هذه التقلبات في سقوط الأمطار مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من القمح لتلبية طلب المتزايد.

-ان زراعة القمح في الجزائر ما زالت تعتمد على البذور المحلية مما كان له انعكاسا سلبيا على المردودية.

-ضألة رأس المال الخاص و عدم وجوده في كثير من الأحيان لدى صغار المزارعين و الذين عددهم كبير في الجزائر، يجعلهم غير قادرين على شراء الآلات الزراعية الحديثة، و المعدات و الوسائل التي تخص الزراعة، والتي تساعد في الانتاج الزراعي عموما و خصوصا انتاج القمح نتيجة ارتفاع الأسعارهذه الوسائل، هذا من جهة و من جهة أخرى فان الإجراءات تلتجئ إليها المصارف الزراعية تجعل الكثير من المزارعين يجمعون عن الاقتراض و هذا ينعكس سلباعلى رفع الانتاج.

-نقص وسائل النقل و الطرق الزراعية المتهرئة التي تتصف بها أكثرية القرى الفلاحية في الجزائر أدت الى تعطيل نقل المحاصيل الزراعية، و من بينها حبوب القمح و بالتالي تؤدي الى رفع تكاليف الانتاج.

المطلب الثاني : أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى القمح الجزائري "صادرات واردات " خلال الفترة 2010-2020

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم المصدرين للمنتجات الزراعية الى الجزائر خصوصا الحبوب فيما يتمثل منتج القمح، فالجزائر تعتبر أكبر سوق للقمح الأوروبي من خلال اعتمادها على سياسة الإستراد بكميات معتبرة لتغطية الفجوة الغذائية، حيث ان سوق الإتحاد يرتبط معها من خلال إتفاقية مبرمة لتحرير المنتجات الزراعية لكلا الطرفين و تعتبر فرنسا أول مصدر القمح للجزائر.

أولا : تطور واردات القمح من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

يمثل القمح جزءا مهما من الواردات الغذائية الجزائرية ، حيث بلغت وارداتها من القمح سنة 2019 مايقارب 3.09 مليار دولار، ومثلت 36.09 بالمائة من إجمالي الواردات،[1] والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] Global Agricultural information network, USDA Foreign Agricultural services, Grain and feel annual, ALGERIA, 2019.

الجدول (08) : تطور واردات الجزائرمن قمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	-2016 2017	2018-2017	-2018 2019	-2019 2020
الكمية	5204038	4098294	5112824	6091198	5704176	6539026	4437264	4620296	5419074	6142998

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الموقع:

http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ ان كمية واردات القمح كانت في تذبذب طيلة الفترة المدروسة، و بقيم معتبرة بداية بالفترة 2010-2011 التي بلغت فيها الكمية 5204038 طن، راجعا الى اطلاق المشاورات غير الرسمية بين الإتحاد و الجزائر، لمراجعة إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات و امتيازات التعريفة الجمركية الزراعية لقرار مجلس الشراكة في لكسمبورغ 2010[1]. كذلك سجلت أكبر كمية مستوردة من القمح 6539026 طن متري خلال فترة ما بين 2015-2016 ، بعدها شهدت كمية الصادرات انخفاضا كبير مقارنة بالفترة السابقة خاصة 2016-2017 ، سجلت الكمية المصدرة من القمح 4437264 طن وهذا راجع الى ما شهده انخفاض اسعار لدى استيراد الحبوب كما ورد في تقريروزارة التجارة و ترقية الصادرات، و يفسر تراجع فاتورة الحبوب من جهة بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية و هذا منذ 2015، بفعل وفرة المخزونات و محاصيل عالمية جيدة، و كذا التراجع الطفيف للكميات المستوردة بالنسبة للقمح فخلال الأشهر الثمانية الأولى ل 2016 ، عرفت الأسعار لدى استيراد الحبوب انخفاضا كبيرا: 3331 دولارا للطن للقمح الصلب، أي بتراجع نسبته 32 بالمائة مقارنة بنفس الفترة ل2015 و 192 دولار/طن للقمح اللين23 بالمائة).[2] ثم عادت للارتفاع بداية من فترة 2017 الى نهاية الفترة المدروسة عام 2020 ، حيث سجلت كمية صادرات القمح خلال 2019-2020ب 6142998 طن. وهذا راجع إلى نقص الانتاج المحلي لمنتج القمح بسبب نقص الامطار وتراجع نسبة المساحة المزروعة .

ثانيا : أهم وجهات الرئيسية لتصدير قمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2016-2020) .

[1] https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association.

[2] https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/importation-des-cereales-durant-les-11-mois-de-annee-2016

تمثل الجزائر حصة الأسد من صادرات قمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016-2020، رغم انتاجها للقمح ، إلا انها لم تستطيع الاستغناء على الإستراد لتغطية النقص محليا. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (08):أ هم وجهات الرئيسية لتصدير القمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2016-2020)

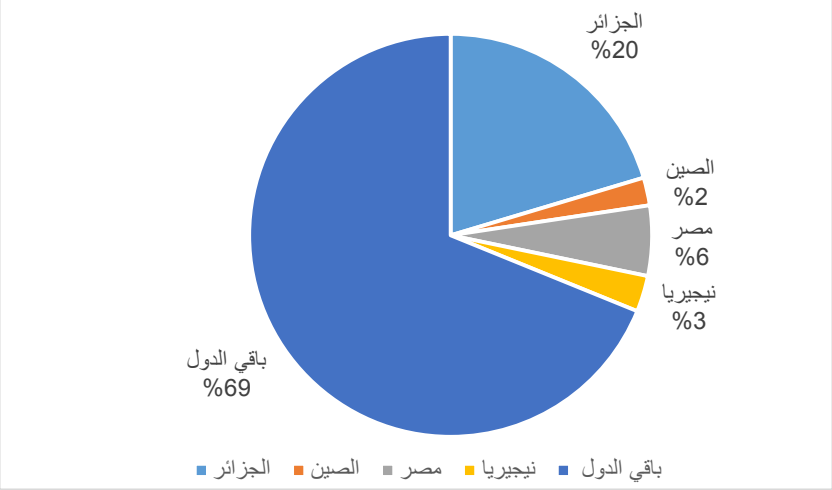

(Thousand t)	5Y_TRMAVG (2016-2020)
Algeria	3 542
China	388
Egypt	979
Nigeria	504
Others	11 966

المصدر : من إعداد الطلبة بإعتماد

على معطيات EUTOSTAT .COMEXT @25APR 2022

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ ان الإتحاد الأوروبي يصدر القمح للجزائر بنسبة مرتفعة مقارنة بالدول المذكورة في الشكل، مثل الصين، مصر، نيجيريا بإعتبارهم من أكبر مستوردي القمح للإتحاد الأوروبيفي العالم، و حسب الجدول و الدائرة النسبية يتبين ان نسبة تصدير الإتحاد للقمح في العالم فترة 2016-2020 قدرت 20% موجهة للجزائر، و نسب تصدير قليلة للصين2%، مصر6%، نيجيريا 3% أما باقي دول العالم سجلت نسبة تصديره 69 %. اذن من خلال الشكل بتبين ان الجزائر تعتبر أهم و أكبر سوق لإستراد القمح من الإتحاد الأوروبي.

ثالثا :التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الإتحاد الأوروبي حسب الدول لفترة (2010-2020)

تعد فرنسا أول مصدر لمنتج القمح للجزائر، حيث استوردت الجزائر منها سنة 2019 مايقارب 520663.5 ، ثم تليها ألمانيا ب 93000 سنة 2020 ، وبولندا ومملكة المتحدة بكميات معتبرة هذا خلال الفترة (2010-2014)، وتحتل هذه الدول الصدارة من واردات الجزائر من القمح، لكن بعد 2014 أصبحت روسيا وأكرانيا دات الجزائر من القمح ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (9) : توزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

الكمية : طن متري

	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020
فرنسا	5077319	3849283	4268809	5819638	3217121	4984285	2312013	4349052	5206635	5636764
ألمانيا	27000	78499	181456	92136	1388179	71337	889845	33000	94497	93000
ايطاليا	51949	52171	27945	16469	104	26	100	381	51	-
اسبانيا	24018	25945	4378	5930	52594	25	-	-	147	5522
بولندا	-	-	182131	100951	397965	165996	320416	-	91049	64220
المملكة المتحدة	23750	82783	-	26250	257258	175510	206646	-	-	63000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الموقع http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) : ان فرنسا تعتبر أهم مصدر للقمح في الجزائر مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت أعلى كمية مستوردة من القمح الفرنسي 5819638 طن خلال متوسط الفترة 2013-2014، حيث كل عام يذهب ما بين 20 و 25٪ من صادرات القمح الفرنسي إلى الجزائر ، باستثناء عامي 2014/2013 و 2019/2018، عندما ارتفعت إلى 30٪. انخفاض الصادرات الفرنسية إلى دول ثالثة ، في المتوسط (من 11/2010 إلى 19/2018) ، يذهب أكثر من طنين من أصل خمسة إلى الجزائر. في 18/2017 و 19/2018 كان أكثر من طن من كل طنين،[1] بالنسبة للمصدر التالي بعد فرنسا هي ألمانيا حسب المعطيات، فالجزائر تستورد كذلك من ألمانيا بقيم معتبرة حيث قدرت أكبر كمية 1388179 طن في الفترة 2014-2015 ، أما بالنسبة للمملكة المتحدة في متوسط الفترة 2014-2015 سجلت الكمية المستوردة 257258 طن، كأكبر كمية مصدرة للجزائر من القمح، فيما يخص اسبانيا و ايطاليا في الفترة 2015-2019 ، تكاد تنعدم فالجزائر لا تستورد القمح من ايطاليا و اسبانيا بكميات كبيرة لإعتمادها على فرنسا كمصدر رئيسي لها.

[1] Global Agricultural information network, Référence précédente.

وقدر معظم المتعاملين كميات القمح المستوردة بين 480 و500 ألف طن، انخفاضا من تقديرات سابقة عند حوالي 600 ألف طن. وطلبت الجزائر شحن القمح على فترتين ، وللبائع الخيار في منشأ القمح لكن من المرجح ان يشكل القمح الفرنسي معظم الكمية.[1] في عام 2020.

رابعا : قيمة واردات الجزائر للقمح من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2020

بلغت قيمة واردات القمح الفرنسي 889 مليون دولار امريكي سنة 2020 ، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (10) : قيمة واردات الجزائر للقمح من الإتحاد الأوروبي (2010-2020)

القيمة : بالدولار الأمريكي الوحدة : الف طن

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
فرنسا	القيمة	1877M	M2020	1030M	1440M	M1260	M920	665M	649M	1200M	M925	889M
	النسبة	%80.7	%74.8	%54.7	%71.7	%56.3	%44.9	%41.4	%39.3	%67.4	%63.1	%54.2
اسبانيا	القيمة	M0.94	23.4M	-	2.5M	1.09M	M22.2	-	0.53 M	-	-	1.73M
	النسبة	%0.087	%0.87	-	%0.12	%0.049	%1.08	-	%0.032	-	-	%0.11
ايطاليا	القيمة	M0.964	51.1M	11.6M	0.292M	6.64M	-	-	M 0.12	-	-	-
	النسبة	0.089%	%1.9	%0.61	0.015%	%0.3	-	-	0.007%	-	-	-
ألمانيا	القيمة	4.23M	9.27M	32.5M	75.4M	118M	228M	127M	35.1M	20.1M	7.19M	202M
	النسبة	%0.39	%0.34	%1.72	%3.75	%5.28	%11.1	%7.89	%2.13	%1.13	%0.49	%12.3
المملكة المتحدة	القيمة	3.86M	6.7M	18M	–	55M	23.6M	62.6M	-	-	11.5M	7.54M
	النسبة	%0.36	%0.25	%0.95	-	%2.46	%1.15	%3.9	-	-	%0.78	%0.46

المصدر:من إعداد الطلبة إعتمادا على https://oec.world/en/profile/ –

من خلال الجدول رقم (10) يتضح ان فرنسا هي المصدر الرئيسي لمنتج القمح إلى الجزائر، فقد قدرت قيمة الواردات منها بقيم جد معتبرة، حيث سجلت قيمة 2020 مليون دولار أمريكي عام 2011، كأكبر قيمة خلال الفترة المدروسة بنسبة74.8 % ، وعرفت هذه القيم تذبذبا ملحوظا خلال الفترة، أما فيما يخص نسب واردات القمح من فرنسا كانت نسب معتبرة كذلك. [2]

[1] https://arabic.rt.com/business/

[2] https://oec.world/en/profile/ –

أما بالنسبة لباقي الدول المدروسة فان ألمانيا و المملكة المتحدة كذلك من الدول التي تستورد منها الجزائر القمح بقيم معتبرة بعد فرنسا، فقدرت قيمة استراد القمح من ألمانيا 228 مليون دولارأمريكي كأكبر قيمة عام 2015 ، بعدها شهدت انخفاض حتى وصلت قيمة 7.19 مليون دولار أمريكي أما عام 2020 حدث ارتفاع كبير لقيمة استراد القمح قدرت 202 مليون دولار أمريكي بنسبة 12.3%. أما قيمة الاستراد من المملكة المتحدة فوصلت قيمة استراد القمح منها 62.6 مليون دولار أمريكي كأكبر قيمة لها خلال الفترة المدروسة عام 2016. أما إيطاليا و اسبانيا فكانت قيم واردات القمح الى الجزائر معتبرة ولكن ليس بنسب كبيرة مقارنة بفرنسا و ألمانيا .

من خلال هذا التحليل نستنتج ان الجزائر تعتبر الدولة الأكثر استرادا للقمح من دول الإتحاد الأوروبي خاصة منها فرنسا، و ألمانيا و بقيم مرتفعة جدا، و هذا راجع الى نقص الانتاج المحلي الذي دفع الجزائر الى زيادة الاستراد لتعديل الكفة بين الانتاج المتناقص، و الإستهلاك المتزايد.

خامسا :التحديات والمشاكل التي تواجه انتاج القمح في الجزائر في ظل إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

تسعى الجزائر كهدف رئيسي لها المتمثل في تطوير الانتاج، و المحصول الزراعي و منه انتاج القمح بصفته من أهم المنتجات الأساسية للغذاء، حتى تتمكن من زيادة و توفير أكبر قدر من المواد الغذائية لتحقق أعلى نسبة لها من الأمن الغذائي، في هذا السياق الجزائر تتعرض لجملة من المشاكل و التحديات التي تعرقل انتاج القمح بالكميات المرغوبة، و رغم انه يصعب تحديد المعوقات و الفصل فيها، إلا انها تمثلت بإختصار فيما يلي:

1.الأراضي الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية عدة مشاكل أهمها تناقص المساحة الزراعية باستمرار، وان مسألة استصلاح الأراضي الزراعية، وحمايتها لم تؤدي الزيادة المرجوة والمقررة على العموم بسبب الاقتطاع المتزايد للأراضي الصالحة للزراعة، خاصة منطقة شمال الجزائر.

ان مسألة نقصان المساحة الصالحة للزراعة لا زال قائما بسبب التوسع الكبير في العمران سواء بجانب المدن الكبرى، خاصة على الشريط الساحلي الذي يتركز به أغلب سكان الجزائر وتتركز به أغلب النشاطات الإقتصاد ية، والذي به أحسن الأراضي من حيث الخصوبة، بجانب بقية المدن الأخرى والاراضي بسبب زيادة النمو الديموغرافي، وأيضا نتيجة زيادة الطرق وتوسعها بين مختلف مناطق الوطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى، بسبب انجراف التربة والتعرية والتملح وزحف الرمال ..إلخ بالإضافة إلى ما يحدث من التلوث البيئي، الذي أدى إلى فقدان كثير من الأراضي الصالحة للزراعة والذي هو في تزايد مستمر قد يؤدي إلى كارثة بيئية، ما لم تقم الهيئات المتخصصة بالمراقبة من جهة ومعالجة الوضع القائم من جهة أخرى حتى تتم حماية هذه الأراضي.

ان مجهودات الجزائر في ميدان الحماية من الانجراف أصبح غير ذي جدوى ما لم يعد النظر في تقييم ظاهرة الانجراف وأخطارها تقييما علميا، عن مضاعفة التشجير وصيانة القطاع الغابي من الآفات والحرائق والرعي الجائر والقطع المتعمد للأشجار، فضلا عن القيام بتخطيط شامل، لخلف تنمية متكاملة ومتوازنة لجميع مناطق التل ووضع استراتيجية بعيدة المدى، تضمن وجود التوازن الطبيعي للوسط الطبيعي حتى يمكن في النهاية القضاء على أية ظاهرة طبيعية تهدد الإقتصاد الوطني في الوقت الذي يصارع فيه الانسان من اجل الأمن الغذائي.[1]

2.المواد الكيماوية: ان استعمال المواد الكيماوية المجهولة المصدر نظرا لتكاليفها المنخفضة ظنا انها السبيل الأسرع لتحقيق الربح سيؤثر على جودة المنتجات الزراعية، وفي هذا الاطار تعمل الإتفاقية الخاصة بالصحة والصحة النباتية على تشكيل قيود أمام المنتوج المحلي للوصول إلى الأسواقالأجنبية. وفي ذات السياق فان صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية، مما سيؤدي إلى إراقها للسوق المحلية التأثير على صحة المستهلك.

3.نقص التمويل في القطاع الزراعي:

[1] بركان بن خيرة، انتاج القمح الصلب في الجزائر(المعوقات و الحلول)، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات إقتصاد ية-جامعة بوزيان عاشور بالجلفة، ص42-43.

تحتاج الجزائر لبذل مزيد من الجهود لعزيز الحيز المالي بما يجعل إقتصاد ها أكثر على إمتصاص الصدمات الخارجية، ويمكن من إتحاذ الإجراءات الملائمة لاحتواء تداعيات السلبية على مقومات الاستقرار الإقتصاد ي ونمو في جميع هياكل القطاع الزراعي . وهنا تظهر الحاجة إلى ضرورة تبني استراتيجيات تمويل للقطاع الزراعي ، تضمن التدفق المستمر للموارد المالية .

عموما نوجز أكبر التحديات في تواجهها الجزائر في هذا المجال في التالي:

- ان سوق الاوروبية موجّه بشكل أكبر مقارنة بسوق الجزائرية التي لم تحقق حتى الإكتفاء .
- سياسات زراعية عامة في القطاع الزراعي الجزائري أقل تشويهاً للتجارة منتج القمح .
- استمرار المساعدة للمزارعين بطريقة هادفة أكثر تأخذ بعين الاعتبار البيئة، سلامة الحيوان، نوعية الغذاء .

ملخص الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل و تقييم أثر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى القطاع الزراعي الجزائري، و كدراسة حالة لمنتج القمح، حيث قمنا بإعطاء نظرة عامة على السياسات الزراعية لكلا الطرفين و مجمل إكمانياتها و أهم المنتجات السائدة في القطاع.

ضمن هذا السياق حاولنا كذلك تحليل أثر انعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح الجزائري خلال الفترة (2010-2020)، وقد توصلنا إلى مايلي:

-يمكن القول بان الجزائر تسعى جاهدة للوصول إلى أعلى درجات الإكتفاء الذاتي للقطاع الزراعي، من خلال إرساء سياسات تنموية من مخططات و برامج لتلبة المتطلبات المتزايدة للسكان.

-رغم المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي و لا سيما مجال الحبوب و منتج القمح على وجه الدقة، إلا ان الانتاج لا يزال غير كافي لتلبية الحاجات المتزايدة مما دفعها إلى التوجه للإستراد من الإتحاد الأوروبي بكميات كبيرة.

-يعرف الإتحاد الأوروبي أول مصدر في الجزائر و تعد فرنسا البمصدر الرئيسي في المجموعة لمنتج القمح، مما يوثق إستمرارية التبعية الغذائية لأهم منتج غذائي للسكان منذ الإستعمار، ولكن لابد من سعي الجزائر للتنويع الجغرافي لوارداتها.

-واجهت الجزائر في زيادة الانتاج و النهوض بالقطاع الزراعي، رغم كل مجهوداتها العديد من العراقيل و المشاكل التي زعزعت مخططاتها التنموية، و بالتالي عدم قدرتها على تحقيق المراد الوصول إليه.

الخاتمة:

يمثل الإتحاد الأوروبي أبرز المنتجين في القطاع الزراعي في العالم خاصة مجال الحبوب و انواعه، إذ انه يتميز بمردود كبير في محاصيله الانتاجية لنجاعة سياساته الزراعية المطبقة على هذا المجال، مما ساعدته في توسيع أسواقه في تصريف المنتجات، وجلب المستوردين عن طريق إبرام إتفاقية الشراكة التي تهدف إلى توطيط العلاقات و الإستفادة منها.

حيث تعتبر الجزائر أول و أهم شريك للإتحاد الأوروبيفي ظل هذه الإتفاقية المشتركة، خاصة في جانب أسواق الحبوب بالأخص منتج القمح، فقد لجأت خلال هذه الإتفاقية إلى الإعتماد على الإسترداد القمح بنسب معتبرة لا تقل عن 60-70 بالمئة، بالرغم من سياستها و المخططات المبذولة في تحقيق الأمن الغذائي الداخلي بزيادة الانتاج، لكن هذا لم يكن كافيا للمتطلبات المتزايدة و بالتالي يمكن القول ان الجزائر لم تحقق نتائج ضخمة في التنمية الزراعية، وعدم قدرتها في تقليل الفجوة الغذائية التي تعتبر الهدف الرئيسي للسياسات الزراعية فهي لاتزال في مرحلة بعيدة عن الإكتفاء الذاتي فهي زراعة نتحصر في إطار ضيق من التنمية الريفية، وإقتصاد غير متوازن لذا إعتمادها على الغذاء من الخارج لايزال قائما أي بما يسمى التبعية الغذائية، فواردات المنتجات الزراعية للجزائر في الأونة الأخيرة تشهد تزايدا خاصة منتج القمح. و بالتالي لازالت الجزائر تحت فجوة العجز في القطاع الزراعي إلى يومنا هذا .

نتائج إختبار الفرضيات:

ارتبطت الجزائر مع الإتحاد الأوروبي بالعديد من الاتفاقيات منها اتفاقية الشراكة والذي أولى اهتمام للقطاع الزراعي.

-من بين أولويات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيمنح الدعم للفلاحين وخاصة في منتج القمح.

- في مجال السياسات الزراعية قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحاتو الإجراءات المعتمدة للنهوض بالقطاع الزراعي ، وتحقيق للإكتفاء الذاتي في مجال القمح.

- انعكست السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح سلبيا، ولم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي، وظل الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للقمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

-**الفرضية الأولى تم رفض صحتها:** ارتبطت الجزائر مع الإتحاد الأوروبي بالعديد من الاتفاقيات منها اتفاقية الشراكة، حيث كانت الجزائر تهدف من خلال هذه الإتفاقية إلى تطوير قطاعها الزراعي، غير ان الواقع اثبت عكس ذلك، وظلت الجزائر تعتمد في وارداتها على منتجات الإتحاد الأوروبي.

تعتبر السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبيمن أهم السياسات التي عرفت تطورا و إهتماما كبيرا للقطاع ازراعي و رفع حصته السوقية عالميا وبالتالي كان انتاج الإتحاد الأوروبي مرتفع فيما أصبح المصدر الرئيسي للجزائر خلال هذه السياسات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

-**الفرضية الثانية تم اثبات صحتها:** حيث انه ضمن كل ميزانيات الإتحاد الأوروبي، يتم اعتماد ميزانية خاصة لدعم القطاع الفلاحي والفلاحين مباشرة.

-**الفرضية الثالثة تم اثبات صحتها:** حيث نجد ان الجزائر في مجال السياسات الزراعية قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات، و الإجراءات المعتمدة للنهوض بالقطاع الزراعي ، وتحقيق للإكتفاء الذاتي في مجال القمح. لكنها لم تحقق الجزائر الإكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة المدروسة 2010-2020 حيث لا تزال الزراعة في الجزائر، غير مستقرة بالرغم من المخططات والسياسات المعتمدة في رفع الانتاج.

-**الفرضية الرابعة تم اثبات صحتها:** حيث انعكست السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبيعلى منتج القمح سلبيا، ولم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي، وظل الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للقمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 . لإرتباطه مع الجزائر من خلال الشراكة الثنائية الأوروجزائرية، حيث ان مجمل الواردات للقمح في الجزائر يهيمن عليها الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يضمن إستمرار التبعية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي لإعتمادها الكبير على سياسة الإستراد منه، منذ دخولها في إتفاقية الشراكة سنة 2005.

نتائج الدراسة:

-الهدف الرئيسي من إبرام إتفاق الشراكة الأوروجزائرية هو النهوض بالقطاع الزراعي، و توسيع مجالاته مع تقليل الفجوة الغذائية لتحقيق الإكتفاء الذاتي، التي لم تستطع الجزائر الوصول إليه.

-يعتبر الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للقمح في الجزائر، وهو يسعى إلى تعزيز السياسات التنموية.

-يضع الإتحاد الأوروبي إستراتيجيات هامة في السياسات الزراعية لتوسيع أسواقه عالميا.

-تعتبر الجزائر أكبر سوق للقمح الأوروبي من خلال الكميات المستوردة، حيث ان حصتها في إستراد القمح بلغت 20 بالمئة من إجمالي صادرات القمح في الإتحاد أي كأكبر مستورد خلال الفترة 2016-2020.

-لم تستطع الجزائر رغم جهودها المبذولة للتقليل من الإعتماد على الخارج و تحقيق الإكتفاء في القطاع الزراعي فيظل هذا القطاع رهينة الظروف المناخية في الجزائر.

التوصيات و الإقتراحات:

-للنهوض بالقطاع الزراعي الجزائري يجب تحديث و تجديد نظم الانتاج، مع تحسين مستوى مستلزمات و خدمات الانتاج، مع نتطيم السياسات والإستراتيجيات الزراعية المسطرة.

-تطوير اليد العاملة الفلاحية عن طريق وضع تقنيات جديدة لزراعة و رفع الانتاج.

-تطوير البحث العالمي و التكنولوجي في هذا المجال.

-تنويع المنتجات الزراعية و عدم التركيز على دائرة الحبوب فقط، لزيادة الصادرات و تنويعها مع التقليل من الإستراد الخارجي.

- التنويع الجغرافي للواردات القمح تجنبا للأزمات التي قد يوقع فيها السوق .

-لا بد من الإستغلال الأمثل للمساحات الزراعية لزيادة الانتاج خاصة القمح مع تحقيق الإكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى الخارج لتقليل التكاليف.

آفاق الدراسة:

-تطوير القطاع الفلاحي الجزائري بتجديد السياسات الزراعية و تحقيق الإكتفاء الذاتي.

-تنويع المنتجات الزراعية الجزائرية خارج قطاع الحبوب مع تفعيل السياسات الزراعية المعتمدة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية . الجزائر .
- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون سنة
- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الهادي عبد القادر السويف ، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

2-الملتقيات

- قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوربية -الجزائرية**، الملتقي الدولي حول :أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 2006 .
- لعمى أحمد، عزاوي عمر، **انعكاسات الاصلاح الإقتصاد ي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الآول حول المؤسسة الإقتصاد ية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصاد ي الجديد، يومي 22 /23 أفريل 2003 .

3-المجلات والدوريات

- بركان بن خيرة، انتاج القمح الصلب في الجزائر(المعوقات و الحلول)، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات إقتصاد ية-جامعة بوزيان عاشور بالجلفة .
- بن منصور ليليا ، الجذور التاريخية للشراكة الاوروميتوسطية- لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية - مجلة دفاتر إقتصاد ية .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 09 ،50 ديسمبر 1987، ص21.
- حاوشين ابتسام. السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 6 ، جامعة البليدة 2، سنة 2014 .
- حمزة كمال ، مجلة العربي الجديد جزء الإقتصاد العربي، تحت عنوان الجزائر ترفع سعر شراء القمح المحلي لسيطرة على فاتورة الواردات -الجزائر .2022/01/22

-
- خداش حنان، حداد بختة، أثر اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسة الإقتصاد ية الجزائرية – دراسة حالة شركة حمود بوعلام- ، مجلة المؤسسة 1438، العدد1 ،سنة 2020.
- سمير بوعافية .رضا زهواني ، القطاع الزراعي كبديل للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات –دراسة تحليلية للقطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2006-2015) ، جامعة الشهيد لخضر ،الوادي ، الجزائر ،العدد 4 سنة 2017 .
- طالب بدر الدين، صالحي سلمى. واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14 كلية العلوم الإقتصاد ية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 31، عام 2015.
- غردي محمد، بن نير نصر الدين. تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات "العدد العاشر، جامعة البليدة 2016.
- غفصي توفيق، واقع و مقومات الأمن الغذائي في الجزائر و تحديات تحقيقه دراسة في الفترة(2002-2016)، مجلة العلوم الإقتصاد ية ،المجلد 12 العدد02 ، سنة 2019 .
- كوكا وفيكتور د.مارتينز، جانفي ، 2004 ، مقالة بعنوان هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية
- مجلة العربي الجديد الجزائر ترفع سعر شراء القمح المحلي لسيطرة على فاتورة واردات . 22-01-2022 .
- مجلة دفاتر العلوم ، المجلد 10 العدد 02(2018) ص119 .
- محمد على محمد ،**لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي** ،المركز الوطني للسياسات الزراعية .
- محمد لحسن علاوي, اتفاقية الشراكة الاورو عربية الشراكة الإقتصاد ية ام شراكة الواردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية مجلة البحوث للواحات والدراسات العدد ,16_ 2012 جامعه غردايه الجزائر .
- محمد لحسن علاوي, اتفاقية الشراكة الاورو عربية الشراكة الإقتصاد ية ام شراكة الواردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية مجلة البحوث للواحات والدراسات العدد ,16_ 2012 جامعه غردايه الجزائر .
- نعيمة زلاطو، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري،للوصول إلى التنمية الإقتصاد ية، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة ، المجلد 2، العدد3، 2019.

- وردة سعادة، المنظمة العالمية للتجارة و السياسات الزراعية في الجزائر الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي . ، العدد الثامن، السنة الثامنة . سنة 2017.

4-رسائل الدكتورة

- إلياس غقال ،تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) ،رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة الدكتورا قي تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،سنة 2016 -2017 .
- جمال عمورة . دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية والأورو متوسطية . أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الإقتصاد ية . جامعة الجزائر . غير منشورة . 2006\2005 .
- رماش هاجر ، اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصاد ية، جامعة قسنطينة، سنة 2013-2014 .
- زهير عماري. تحليل إقتصاد ي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصاد ية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2014.
- شواشي فاطمة . دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية . أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في قانون العلاقات الإقتصاد ية الدولية . جامعة مستغانم . 2018/2017 .
- فوزية غربي ، الزراعة في الجزائر بين الإكتفاء والتعبئة ، أطروحة دكتورا في العلوم الإقتصاد ية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2007-2008 .
- مجدولين دهينة ، استراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية لتجارة ، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ، في تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خضير ، بسكرة . 2016-2017 .

5-مذكرة الماجستير

- إبراهيم بوجلخة . دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية . رسالة ماجيستير. تخصص إقتصاد دولي . جامعة محمد خيضر بسكرة . 2013/2012 .

- بوزكري جمال . الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصاد ية . جامعة وهران . 2013 .
- عزيزة بن سمينا، الشراكة لاورو الجزائرية بين متطلبات الانفتاح الإقتصاد ي والتنمية المستقله مطبوعة رقم 09د،سنة 2011 ، جامعه ورقلة الجزائر.
- مروش يوسف ، لإتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري رسالة ماجستير في العلوم الإقتصاد ية ، تخصص تحليل إقتصاد ي ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- هويدي عبد الجليل انعكاسات شراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر المقدمة لاستكمال المتطلبات الماجستير في العلوم الإقتصاد ية فرع الإقتصاد الدولي جامعة بسكرة سنة 2012 2013 .
- وردة مرسي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي(القمح و الحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد ية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خضير–بسكرة، 2019-2020 .

6-التقارير

- اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر، بروتوكول 1 بشان الترتيبات المطبقة على واردات الاتحاد من المنتجات الزراعية منشأة في الجزائر
- تقرير بعنوان ،الثورة الزراعية متجددة ستحول الجزائر إلى يابان الوطن العربي ،نشر بواسطة القسم الوطني .في السلام اليومي .يوم 24-07-2012 .
- فابريزيو دفيليبس، تقرير بعنوان التغيرات في السياسات الزراعية للإتحاد الأوربي، المركز الوطني للسياسات الزراعية 2003 ، دمشق – سوريا.

7-المواقع

- موقع الوفاق ،أخبار الجزائر ، تم نشره في 2021/05/4 .
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،2011
- ARABIC.NEWS .CN -07/08/2021
- http://madrp.gov.dz/ar/،
- سميحة ناصر خليف ،انواع القمح .نقلا عن :https://mawdoo3.com

2- المراجع باللغة الأجنبية

1-ARTICLES

- Heiser Charles B: **Seed to civilization. The story of food**, Harvard University Press, Harvard Mass. 1990.

- Institut National De La Recherche Agronomique de France: **Le grain de blé Composition et utilisations** (http://www.inra.fr), INRA éditions, 2000.

- Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Herscha, Partenariat d'entreprise et mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P 14

-Global Agricultural information network, USDA Foreign Agricultural services, Grain and feel annual, ALGERIA, 2019 .

- Marie Françoise labour, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, confis et convergences, brulant, Bruxelles, p 48

- Agriculture, forestry and fisheries, The EU in the world, Eurostat regional yearbook-2020 edition, page 136.

- Ears of plenty : **The story of wheat**, The Economist, December 24th 2005 .

- Global Agricultural information network, Référence précédente..

2-REPORT

- Garden Meijer ink, Thom Achter bosch, CAP and EU Trade Policy Reform, LEI report, 2013, p26 .
- Overview of CAP Reform 2014-2020, Agricultural Policy Perspectives Brief N°5* / December 2013, p.01.

3-Web SITE

-www.euractiv.com/Article?tcmur=tcm:29-109964-16&typ=LINks

-www.heritagecouncil.ie/publications/agriherit/1.htm1

- https://arabic.rt.com/business.
- https://beef2live.com/story-agriculture-european-union-131-108887#:~:text=EU%20agricultural%20production%20is%20dominated,%2C%20olive%20oil%2C%20and%20wine
- https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Agriculture/Crops-Production-Quantity-tonnes/Wheat-production
- https://oec.world/en/profile.
- https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-association.
- https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/importation-des-cereales-durant-les-11-mois-de-annee-2016
- https://www.touteleurope.eu/agriculture-et-peche/l-emploi-dans-le-secteur-agricoeurope/#:~:text=L'emploi%20agricole%2C%20qui%20varie,le%20secteur%20agricole%20en%202020.